وثيقة تمهيدية حول القضايا الجنسانية (النوع الاجتماعي–Gender) والحوكمة الديمقراطية رقم # 1

# نقاط دخول سريعة
# إلى تمكين المرأة
# والمساواة بين الجنسين
# ضمن مجموعات الحوكمة الديمقراطية

وثيقة تمهيدية حول القضايا الجنسانية (النوع الاجتماعي–Gender) والحوكمة الديمقراطية رقم 1

# 1 . نقاط دخول سريعة إلى تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين ضمن مجموعات الحوكمة الديمقراطية

**تحدد هذه الوثيقة بعض الأسئلة الأكثر شيوعاً حول القضايا الجنسانية تستذكر الموجبات الأساسية لفريق عمل برنامج الأمم المتحدة الانمائي، كما تطوّر نهج قائم على حقوق الانسان، للأدوات العملية الخاصة بالممارسين في مجال الحوكمة الديمقراطية، لناحية وضع البرامج الجنسانية لكل مجموعة.**

**المؤلّفة:** نادية حجاب (تمّ إعداد هذه الوثيقة خلال 2006- 2007 بتفويض من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)

**المحررة:** جيسيكا هيوز Jessica Hughes، من برنامج الأمم المتحدة الانمائي

**التصميم:** Suazion (نيويورك)

**المسؤولون عن تنسيق الإنتاج:** جيسيكا هيوز Jessica Hughes ومورين لينش Maureen Lynch، من برنامج الأمم المتحدة الانمائي

**الانتاج:** Automated Graphic Systems

لا تعكس التحاليل والتوصيات الواردة في هذا التقرير، بالضرورة آراء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مجلسه التنفيذي أو الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. يشكل هذا التقرير منشوراً مستقلاً لبرنامج الامم المتحدة الإنمائي ويعكس آراء مؤلفيه.

© الحقوق محفوظة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2007

# الفهرس


تنويه 2

الأسماء المختصرة والتعريفات 3

مقدّمة 5

1 تعميم مراعاة المنظور الجنساني والنهج القائم على حقوق الانسان للتنمية 7

2 موجبات وقدرة فريق عمل برنامج الأمم المتحدة الانمائي على صعيد المساواة بين الجنسين 12

3 المجموعة 1: تعزيز المشاركة الشاملة والمساواة بين الجنسين 14

الأنظمة والعمليات الانتخابية 14

الحكومة الالكترونية والوصول إلى المعلومات 16

4 المجموعة 2: تعزيز المؤسسات الحكومية المراعية للمنظور الجنساني 19

التنمية البرلمانية 19

الوصول إلى العدالة وحقوق الانسان 22

اللامركزية، الحوكمة المحلية والتنمية الحضرية/الريفية 24

الادارة العامة 27

5 المجموعة 3: إدماج مبادئ الأمم المتحدة في الحوكمة الديمقراطية 29

مكافحة الفساد 29

المصادر 31


## الاطارات


الاطار 1: مبادئ حقوق الانسان 8

الاطار 2: تعزيز الأنظمة والعمليات الانتخابية 14

الاطار 3: تعزيز الحوكمة الالكترونية والوصول إلى المعلومات 16

الاطار 4: تعزيز البرلمانات 19

الاطار 5: تعزيز الوصول إلى العدالة 22

الاطار 6: تعزيز الحكومات المحلية 24

الاطار 7: تعزيز الادارة العامة 27

الاطار 8: تعزيز الشفافية 29

# تنويه

أعدّت هذه الوثيقة من قبل نادية حجاب المسؤولة عن قسم تحليل التنمية وخدمات التواصل. تشكل هذه الوثيقة إحدى الوثائق الخمس التي تمّ إصدارها من قبل مكتب السياسات الإنمائية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول مختلف أوجه القضايا الجنسانية والحوكمة الديمقراطية. يكمن الهدف في دعم فريق عمل وشبكات مجموعة الحكم الديمقراطي في مكتب السياسات الإنمائية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في تشجيع المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، من خلال برنامجها والتوصيات حول السياسات التي يجب اتباعها.

حصل المشروع على دعم مالي وضعته حكومة هولندا في تصرّف وحدة الشؤون الجنسانية في مكتب السياسات الإنمائية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. توّلت إدارة المشروع ماري آنج بونغا (Marie–Ange Bunga)، من مركز تنسيق الشؤون الجنسانية في مجموعة الحكم الديمقراطي، بالتعاون الوثيق مع وحدة الشؤون الجنسانية.

نودّ تقديم الشكر للزملاء الآتي ذكرهم الذين شكلوا فريق مراجعة هذه الوثيقة التمهيدية: زينة علي أحمد، لورنس بيك Laurence Beck، بيورن فيردي Bjoern Foerde، لودوفيك هود Ludovic Hood، جيسيكا هيوز Jessica Hughes، باتريك كيوليرز Patrick Keuleers، اليزابت مكال Elizabeth McCall وليني مونتيل Lenni Montiel. كما نوّد تقديم الشكر إلى المدراء والمستشارون في المقر الرئيسي لفريق الحكم الديمقراطين للدعم الذي قدموه خلال التدريب الخاص بتعزيز القدرات في مجال القضايا الجنسانية لدى فريق الحكم الديمقراطي خلال القسم الثاني من العام 2005: نينا بيرغ Nina Berg، جيسكي شارلوت ليلهامر Giske Charlotte Lillehammer، راندي دايفس Randi Davis، إيميلي فيلمر – ويلسون Emilie Filmer–Wilson، فرونيغا غريغ Froniga Greig، هايلي هوران Haley Horan، توماس هيغبارت Thomas Huyghebaert، زانوفير إيسمالبل Zanofer Ismaleble، ليندا ماغير Linda Maguire، ماغدي مارتينيز – سوليمان Magdy Martinez–Soliman، جوسلين مايسون Jocelyn Mason، ألس ليونا ماكليمانز Else Leona McClimans، بولين تاميسيس Pauline Tamesis، باتريك فان فيريلت Patrick Van Weerelt، غيتا ويلش Gita Welch، أليكساندرا ويلد Alexandra Wilde، روبرتسون وورك Robertson Work، أتسوشي ياماناكا Atsushi Yamanaka وراوول زامبرانو Raul Zambarano. نشكر أيضاً نيغار مورتازافي Negar Mortazavi لمساعدتها خلال الانتاج كما ونقّدر مساهمة زملائنا من صندوق الأمم المتحدة الانمائي للمرأة، لا سيما أن ماري غوتز Anne Marie Goetz.

إنّ الوثائق التمهيدية الأربع الأخرى هي التالية:

- تمويل العمليات الانتخابية من أجل النهوض بالمشاركة السياسية للمرأة: دليل لدعم برنامج الأمم المتحدة الانمائي
- برنامج للمساواة بين الجنسين وتحقيق العدالة: وصول المرأة إلى العدالة على قدم المساواة مع الرجل
- الحوكمة الإلكترونية المراعية للمنظور الجنساني: دراسة القدرة على التحوّل
- الفساد والعلاقات بين الجنسين: الأبعاد الخمس للحوكمة الديمقراطية

يأمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن تساهم هذه الوثائق التمهيدية في تمكين المرأة والنهوض بالمساواة بين الجنسين من خلال الحوكمة الديمقراطية. نشجّع زملائنا في الاستمرار في مشاطرة خبراتهم وأفكارهم على شبكة النقاش الإلكتروني التالية dgp–net@groups.undp.org المعدة لخدمة الممارسين في مجال الحوكمة الديمقراطية.

# الأسماء المختصرة والتعريفات

## نوع الجنس

نوع الجنس يعني الخصائص الاجتماعية المرتبطة بالذكور والإناث والعلاقات بين الرجل والمرأة والفتيات والفتيان، علاوة على العلاقات بين النساء والعلاقات بين الرجال. ويتم تنظيم هذه الخصائص والعلاقات اجتماعياً وتعلمها عن طريق التفاعلات الاجتماعية. وهي محددة من ناحية السياق/ الزمن وقابلة للتغير. يندرج مفهوم نوع الجنس في الإطار الاجتماعي والثقافي الأوسع. تشمل المعايير المهمة الأخرى للتحليل الاجتماعي والثقافي، الفئة الاجتماعية والعرق ومستوى الفقر والمجموعة الاتنية والعمر (مكتب الأمم المتحدة للمستشارة الخاصة للأمين العام للقضايا الجنسانية والنهوض بالمرأة). يشمل مفهوم نوع الجنس ما المتوقع من صفات وقدرات والتصرفات المرّجحة للمرأة والرجل. يظهر مفهوم نوع الجنس، المطبق على التحليل الاجتماعي، كيفية بناء تبعية المرأة (أو سيطرة الرجل) من الناحية الاجتماعية. بالتالي، يمكن تغيير التبعية أو وضع حدٍّ لها. إن التبعية ليست محددة بيولوجياً كما وليست ثابتة للأبد (منظمة اليونسكو، في العام 2003).

## العلاقات بين الجنسين

تعني العلاقات الاجتماعية بين الرجل، والمرأة، والفتيات والفتيان، التي تحدد كيفية توزيع السلطة بين المرأة والرجل والفتيات والفتيان، وكيف تترجم هذه السلطة في مراكز مختلفة في المجتمع. تختلف العلاقات بين الجنسين بحسب علاقات اجتماعية أخرى، مثل الفئة الاجتماعية، والعرق، والمجموعة الاتنية، إلخ. ستؤثّر هذه العلاقات بشكل كبير على تجارب الرجل أو المرأة على صعيد الإجراءات والمؤسسات كالدعاوى والمحاكم وكيفية تفاعلهم مع غيرهم من الأفراد ضمن هذه المؤسسات.

## مراعاة المنظور الجنساني

«أنها عملية تقييم الآثار المترتبة على أي إجراء مخطط يتخذ بالنسبة للرجل والمرأة، بما في ذلك القوانين أو السياسات أو البرامج، في جميع المجالات وعلى جميع المستويات. وهي استراتيجية ترمي إلى إحالة هواجس المرأة، وكذلك الرجل وتجاربهما إلى بعد أساسي في عملية رسم وتنفيذ ورصد وتقييم السياسات والبرامج في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والمجتمعية كي يستفيد منها النساء والرجال على قدم المساواة وعدم إدامة التفاوت بينهما حيث أن الهدف النهائي هو تحقيق المساواة بين الجنسين» (المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، 1997).

## المساواة بين الجنسين

تعني تساوي الحقوق والمسؤوليات والفرص بين النساء و الرجال والفتيات والفتيان. ولا تعني المساواة بأن تصبح النساء والرجال الشيء نفسه، بل أن حقوق النساء والرجال ومسؤولياتهم وفرصهم لا تتوقف على ما إذا ولدوا ذكوراً أو إناثاً. فالمساواة بين الجنسين تعني ضمناً أن تؤخذ بعين الاعتبار مصالح واحتياجات وأولويات كل من النساء والرجال. والاعتراف بتنوع المجموعات المختلفة من النساء والرجال. (المرجع: مكتب الأمم

## الاسماء المختصرة

| | | |
|---|---|---|
| مكتب منع الأزمات والإنعاش | Bureau for Crisis Prevention and Recovery | BCPR |
| مكتب السياسات الإنمائية | Bureau for Development Policy | BDP |
| اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة | The Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination Against Women | CEDAW |
| إعلان القضاء على العنف ضد المرأة | Declaration on the Elimination of Violence Against Women | DEVAW |
| فريق الحكم الديمقراطي | Democratic Governance Group | DGG |
| وحدة دعم الأسرة | Family Support Unit | FSU |
| العنف المرتكب على أساس نوع الجنس | Gender-Based Violence | GBV |
| المحكمة الجنائية الدولية | The International Criminal Court | ICC |
| المحكمة الجنائية الدولية لرواندا | International Criminal Tribunal for Rwanda | ICTR |
| المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة | International Criminal Tribunal for the Former Yugoslavia | ICTY |
| الأهداف الإنمائية للألفية | The Millennium Development Goals | MDG's |
| منظمة غير حكومية | Non-Governmental Organization | NGO |
| الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي | South African Development Community | SADC |
| برنامج الأمم المتحدة الإنمائي | United Nations Development Program | UNDP |
| صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة | United Nations Development Fund for Women | UNIFEM |
| مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة | United Nations Office on Drugs and Crime | UNODC |

المتحدة للمستشارة الخاصة للأمين العام للقضايا الجنسانية والنهوض بالمرأة).

## العدالة بين الجنسين

تعني التعامل العادل مع الرجل والمرأة. يفترض تحقيق هذا الإنصاف، اتخاذ إجراءات للتعويض عن المعوقات التاريخية والاجتماعية التي تمنع الرجل والمرأة من العمل على نفس قدم المساواة. العدالة هي وسيلة من أجل تحقيق المساواة (منظمة اليونسكو، في العام 2003).

## التحليل حسب النوع الاجتماعي

تعني جمع المعلومات وتحليلها حسب الجنس. وبما أن الرجال والنساء يضطلعون بأدوار مختلفة في المجتمعات وضمن المؤسسات، مثل الشرطة والمحاكم. فمن الممكن أن تختلف تجاربهم ومعارفهم ومهاراتهم واحتياجاتهم. ويقوم التحليل حسب النوع الاجتماعي بتقصي هذه الاختلافات، كي تتمكن السياسات والبرامج والمشاريع من تحديد هذه الاحتياجات وتلبيتها. يسهّل تحليل المعلومات حسب الجنس أيضاً الاستخدام الاستراتيجي للمعرفة والمهارات التي يتمتع بها كل من الرجل والمرأة، والتي من شأنها تحسين بشكل كبير استدامة المبادرات الطويلة الأجل. (منظمة اليونسكو، في العام 2003).

## المحايدة من حيث نوع الجنس

تعني الافتراض بأنّ المبادرات الإنمائية سيستفيد منها الرجل والمرأة على قدم المساواة، ما يؤدّي إلى عدم التحليل والتخطيط للعلاقات الاجتماعية بين الرجل والمرأة وعلى كيفية تأثير هذه العلاقات على تطوير البرامج.

## العدل بين الجنسين

يعني "حماية وترويج الحقوق المدنية، والسياسية، والاقتصادية والاجتماعية على أساس المساواة بين الجنسين. يتطلّب ذلك اعتماد منظور جنساني بالنسبة للحقوق بحدّ ذاتها، كما وتقييم النفاذ إلى هذه الحقوق والعوائق أمام التمتّع بهذه الحقوق من قبل الرجل والمرأة، والفتيات والفتيان، ووضع استراتيجيات مراعية للفروق بين الجنسين من أجل حماية الحقوق وترويجها" ( سبيز Spees، 2004). لا تندرج العديد من المسائل المتعلقة بجدول الأعمال الأوسع الخاص بالعدل بين الجنسين، في إطار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الخاص بالوصول إلى العدالة. لكنّ تعزيز وصول المرأة إلى العدالة أكان بشكل رسمي أو غير رسمي، يرمي إلى إزالة الحواجز الاقتصادية، والسياسية والاجتماعية أمام المشاركة، كما هو محدد في جدول أعمال العدل بين الجنسين (صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة والاتحاد الدولي للمساعدة القانونية، 2004).

## العنف المرتكب على أساس نوع الجنس

إنّه تعبير شامل للدلالة على أي فعل مضرّ، يرتكب ضدّ أي فرد قسراً بالاستناد إلى هويته الاجتماعية كرجل أو امرأة (الأمم المتحدة، في العام 2005). عرّفت الجمعية العامة للأمم المتحدة العنف ضدّ المرأة في الإعلان العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة لسنة 1993، على أنّه " أي فعل عنيف قائم على أساس الجنس ينجم عنه أو يحتمل ان ينجم عنه أذى أو معاناة جسمية أو جنسية أو نفسية للمرأة، بما في ذلك التهديد باقتراف مثل هذا الفعل أو الإكراه أو الحرمان التعسفي من الحرية، سواء أوقع ذلك في الحياة العامة أو الخاصة " (الأمم المتحدة، في العام 1993).

"نوع الجنس يعني الخصائص الإجتماعية المرتبطة بالذكور والإناث والعلاقات بين الرجل والمرأة والفتيات والفتيان، علاوة على العلاقات بين النساء والعلاقات بين الرجال."

# مقدّمة

خلال القسم الثاني من العام 2005، أجرى فريق الحكم الديمقراطي لدى مكتب السياسات الانمائية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي، تدريب خاص بتعزيز قدرات فريق العمل في المركز الرئيسي كما والفريق الميداني في مجال المسائل الجنسانية من اجل تعزيز قدرتهم على تقديم نصائح حول السياسات والبرامج المراعية للمنظور الجنساني. تضمن التدريب استعراضاً لمواد فريق الحكم الديمقراطي في آب، وحوار الكتروني بين شبكة الـ1,300 حوكمة ديمقراطية في تشرين الأول ونهار تعليمي حول القضايا الجنسانية خلال خلوة فريق الحكم الديمقراطي السنوية في تشرين الثاني ودورة حول القضايا الجنسانية خلال دورة نموذجية حول الحوكمة الديمقراطية للممثلين المقيمين والنواب التابعين لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي في كانون الأول.

تهدف هذه الوثيقة إلى تقديم مستند أكثر أهمية من قائمة مرجعية واقل تطلباً من دليل برامج. إن هذه الوثيقة معّدة للممارسين في مجال الحوكمة الديمقراطية المنشغلين الذين سيطالعون – يوماً ما– الموضوع أم سيتسّجلون في ورشة عمل، لكنهم يحتاجون إلى معرفة بعض المسائل الجنسانية الأساسية الآن، التي يتعيّن عليه/ها تحليلها في إطار خدماته/ها الاستشارية.

يبيّن القسم 1 من الوثيقة التمهيدية هذه بوضوح العلاقة بين العمل على القضايا الجنسانية، حقوق الانسان والعمل في مجال الحوكمة. يلّخص القسم 2 مسؤوليات فريق عمل برنامج الأمم المتحدة الانمائي المتعلقة بإدراج المساواة بين الجنسين ضمن إطار عمله. تقّدم كل من الأقسام 3،4 و5 ملخصات حول نقاط الدخول من أجل تعميم مراعاة المنظور الجنساني في كل مجموعة ضمن فريق الحكم. تم تصميم هذا المستند بحيث يمكن استعمال كل قسم خاص بكل مجموعة، بطريقة مستقلة من دون الرجوع إلى باقي المنشور.

> تسوّي الحوكمة المراعية للفروق بين الجنسين الأعداد كما تحرص على أن تقدّم الحكومات خدمات بطريقة تعّزز حقوق الانسان الخاصة بالمرأة والرجل

لضمان سهولة استعمال هذا المستند، تم تكرار بعض النقاط العامة في عدة أقسام. تتجّنب هذه الوثيقة الأسماء المختصرة والمراجع إلى أقصى حد ممكن من أجل سهولة الاستعمال.

يشكّل إدماج منظور جنساني وتحليل جنساني لاحق، أداة فعّالة تمّكن الممارسون في مجال الحوكمة من فهم والاستجابة للمعايير الاجتماعية والثقافية والمعتقدات والعوامل الأخرى التي يتم عادة إزالتها من الحوار التقني. إلا أن المعرفة والخبرة الجوهرية في هذه المجالات لا تزال غير متوّفرة. نأمل أن تحسّن هذه الوثيقة التمهيدية الفهم في المجالات التالية:

- كيفية زيادة عدد النساء في المجال السياسي؛
- كيفية تعزيز مشاركة المرأة الناشطة في الخدمة المدنية؛
- كيفية تأمين المساواة بين الجنسين في مكان العمل؛
- كيفية الحرص على استجابة برامج وخدمات الحكومة لتجارب النساء والرجال على صعيد المسائل الجنسانية؛
- كيفية إشراك الرجال والنساء في عملية مساءلة الحكومات؛
- كيفية حشد مجموعات المصالح والمجتمع المدني من اجل مراقبة عمل الحكومة؛
- كيفية تقييم مختلف الآثار والتجارب التي تخلّفها السياسات والبرامج والمبادرات، على الرجال والنساء والفتيان والفتيات؛ و
- كيفية جمع وإدارة المعلومات والبيانات الصحيحة.

تسوّي الحوكمة المراعية للفروق بين الجنسين الأعداد كما تحرص على أن تقّدم الحكومات خدمات بطريقة تعّزز حقوق الانسان الخاصة بالمرأة والرجل. والأساس في هذا النهج، هو الاعتراف بأن معظم النساء يبدأن من موقع مختلف وأقل امتيازاً عن الرجل.

تندرج هذه الوثيقة ضمن إطار النهج القائم على حقوق الإنسان لتحقيق التنمية، الذي يرتكز عليه حاليّاً عمل جهاز الأمم المتحدة الإنمائي. عبر اعتماد هذا النهج، قد يساهم العمل على تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين في تحقيق حقوق الانسان والتنمية البشرية للجميع.

1

# تعميم مراعاة المنظور الجنساني والنهج القائم على حقوق الانسان للتنمية

## ما هي حقوق الانسان؟

تم تحديد حقوق الانسان في الاعلان العالمي لحقوق الانسان للعام 1948. تم تنظيمها في الاتفاقيات الدولية التي تحّدد الحد الأدنى من المعايير من أجل تحقيق الكرامة الانسانية، بالاعتماد على القيم التي نجدها في الأديان والفلسفات المختلفة. وافقت معظم الحكومات على أن تشّكل هذه الاتفاقيات معايير هدفية يمكن من خلالها تقييمها. تمنح الحكومات هذه الأدوات قوة القانون ما أن يتم توقيعها وتصديقها على الصعيد الوطني. بعبارات أخرى، حقوق الانسان ليست أمراً جيداً فحسب بل انها تشكّل القانون في العديد من البلدان.

## ما هي معايير ومبادئ حقوق الانسان؟

طوّر الخبراء مضمون معايير حقوق الانسان المحددة في الاتفاقيات الدولية. يشارك الخبراء في اللجان التي تراقب تنفيذ الدولة للاتفاقيات الرئيسية السبع. تعتمد هذه اللجان على الخبرة من أجل إصدار التعليقات العامة حول مضمون الحقوق المعيّنة، كالحق في التصويت والطعام اللائق والسكن اللائق. التعليقات العامة مفيدة جداً لممارسي التنمية إذ إنه يمكن استعمال المعلومات من أجل وضع مؤشرات للمراقبة والتقييم، على سبيل المثال، من أجل فهم معيار الحق في السكن اللائق وتحديد

**الاطار رقم 1: مبادئ حقوق الانسان**

- **الطابع العالمي لحقوق الانسان وعدم قابليتها للتصرف:** حقوق الانسان هي حقوق عالمية وغير قابلة للتصرف من دون استثناء.
- **عدم قابليتها للتجزئة:** ان جميع حقوق الانسان على قدم المساواة ، ولا يمكن ان تصنيفها وفقاً لترتيب هرمي
- **الترابط والتشابك:** فعلى سبيل المثال ، تحقيق الحق في الصحة قد يعتمد على تحقيق الحق في التعليم او في الحصول على المعلومات. ينعكس ذلك في عمل برنامج الأمم المتحدة الانمائي كوكالة متعددة القطاعات.
- **المساواة وعدم التمييز:** جميع الافراد متساوون ويحق لهم ممارسة حقوقهم الانسانية من دون اي تمييز. كما يعلم الممارسون في مجال التنمية، قد يتطّلب أحياناً تحقيق المساواة ليس فقط القضاء على التمييز، بل أيضاً التمييز الايجابي أم العمل الايجابي، مثلاً الاستثمار في قدرة النساء والرجال المهمشين نتيجة نوع الجنس أو العرق أم الدين أو اي شكل آخر من التمييز، ووصولهم إلى الموارد.
- **المشاركة والادماج:** يحق لكل شخص ولجميع الشعوب المشاركة الناشطة والحرة والمفيدة في التنمية. لكي تكون المشاركة مفيدة، يجب الاستثمار في قدرات المرأة والرجل في المشاركة لكي تُسمع أصواتهم وأخذها بعين الاعتبار.
- **المساءلة وسيادة القانون:** يتعيّن على الدول وغيرها من الجهات المسؤولة التقيّد بالمعايير المرّسخة في أدوات حقوق الانسان. عندما تتخلف البلدان و/أو الجهات المسؤولة عن التقيّد بهذه المعايير، يحق لاصحاب الحقوق المتضررين رفع الدعاوى للحصول على التعويض المناسب.

مدى بعد بلد ما ام مجتمع ما عن هذا المعيار. اما بالنسبة لمبادئ حقوق الانسان، وافق المشاركون في اجتماع العام 2003 الذي أصدر التفسير المشترك الخاص بالأمم المتحدة، على اعتبار ست مجموعات من مبادئ حقوق الانسان، على أنها ذات أهمية خاصة من اجل وضع برامج التنمية (يُرجى مراجعة الإطار رقم 1).

## ما هو نهج التنمية القائم على حقوق الانسان؟

في أيار العام ٢٠٠٣، ناقش ممثلون عن وكالات التنمية التابعة للأمم المتحدة مع مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الانسان وخبراء مستقلون في مجال حقوق الانسان ماذا يعني «القيام» بالتنمية من منظور حقوق الانسان. قاموا باعتماد التفسير المشترك حول النهج القائم على حقوق الانسان الخاص بالتعاون الانمائي. يمكن تلخيص النقاط الثلاث الرئيسية على الشكل التالي:

1- يتعيّن على جميع البرامج الانمائية تحقيق حقوق الانسان – الاقتصادية، الاجتماعية، المدنية، السياسية والثقافية.

2- يجب على معايير ومبادئ حقوق الانسان أن تقود جميع البرامج الانمائية خلال كل المراحل أي خلال التصميم والتنفيذ والرصد والتقييم.

3- يتعيّن على البرامج المساعدة على تعزيز قدرات الجهات المسؤولة من اجل تنفيذ موجباتها واصحاب الحقوق من أجل المطالبة بحقوقهم. عادةً ما تكون الجهات المسؤولة هي الحكومة لكنها تشمل أيضاً الشركات ومنظمات المجتمع المدني والأفراد أي موجبات الأهل تجاه أولادهم. أما أصحاب الحقوق – اي الأشخاص الذي يكافحون من أجل الحصول على حقوقهم– فهم الأفراد والمجتمعات والدول. بالنسبة للشعوب الأصلية على سبيل المثال، تم الاعتراف بحقوقها المحلية في العديد من البلدان.

## ماذا يعني النهج القائم على حقوق الانسان بالنسبة للمساواة بين الجنسين؟

يقّدم النهج القائم على حقوق الانسان إطاراً متماسكاً لتمكين المرأة والمساواة بين الجنسين. يتطّلب تنفيذه، من بين امور أخرى:

- تصنيف البيانات والتحاليل من اجل تحديد الأسباب الفورية والرئيسية وراء التمييز ضد المرأة والرجل،بما في ذلك التمييز المرتكز على الجنس والعرق والدين والموقع والعجز والسن ومعالجة هذه الأسباب في البرامج الانمائية.
- تحديد الحقوق التي يحق للفئات الأكثر ضعفاً والفئات المستبعدة الحصول عليها، واستهدافها في مبادرات البرامج.
- تعزيز قدرات الفئات المستبعدة للمطالبة بحقوقها، فضلاً عن قدرات الفئات المسؤولة عن تنفيذ هذه الموجبات، في الدول التي وقّعت على اتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة والاتفاقيات الأخرى.

- الاعتماد على القدرة التي تم تطويرها من اجل التنفيذ، فضلاً عن المطالبة بحقوق الانسان في تقييم العمليات والنتائج.

يشمل النهج القائم على حقوق الانسان تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين. إلا أنه من الضروري بذل المزيد من الجهود لاستعمال التحليل الجنساني في إطار النهج، من اجل فهم هذا الشكل المنتشر من التمييز بشكل أفضل. في غياب هذه الجهود، من المرّجح أن يقوم الممارسون في مجال الحوكمة بمراقبة التمييز المتراكم ضد المرأة وعد اتخاذ التدابير اللازمة لضمان عدم استمرار التمييز ضد المرأة أو الرجل في إطار مبادرات التنمية المخطط لها.

## ما هو الهدف: المساواة بين الجنسين أم تمكين المرأة؟

كلاهما. يلتزم برنامج الأمم المتحدة الانمائي بهدفين مختلفين إلا أنهما مترابطان:

- يعزز تمكين المرأة قدرة المرأة على الوصول بطريقة متساوية إلى الموارد والفرص كما يعالج التمييز المتركم ضد المرأة. يرد الالتزام العالمي في جداول أعمال المؤتمرات العالمية الأربع حول المرأة (1975 المكسيك، 1980، كوبنهاغن، 1985 نايروبي، 1995، بكين) واتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة التي تم اعتمادها في العام 1979 ، وتم التوقيع عليها أم تصديقها من قبل 182 دولة.

- تحرص المساواة بين الجنسين على نفاذ المرأة والرجل بشكل متكافئ إلى الموارد والفرص في جميع المجالات، بحيث لا يخلق العمل الانمائي التمييز أم الابقاء عليه. لهذا الغرض، عندما نجري تعميم مراعاة للمنظور الجنساني يتعيّن علينا أن نعترف ونحلل ونعالج الأثر المختلف الذي تخّلفه البرامج على المرأة والرجل نتيجة دورهما حسب نوع الجنس. تُحدد هذه الأدوار ضمن الاطار الاجتماعي وقد تتغير مع الوقت.

## لماذا يسعى برنامج الأمم المتحدة الانمائي لتحقيق هذه الأهداف؟

في إطار نظام المأم المتحدة، يلتزم برنامج الأمم المتحدة الانمائي بتعزيز تحقيق حقوق الانسان كما تم تحديدها في الاعلان العالمي لحقوق الانسان وميثاق الامم المتحدة. تمت إعادة التأكيد على مهام الأمم المتحدة هذه في إصلاحات الجمعية العمومية منذ العام 1996. فضلاً عن ذلك، كُلّف برنامج المتحدة الانمائي بلعب دور ريادي على صعيد الأهداف الانمائية للألفية. استهل برنامج الأمم المتحدة الانمائي العمل بشكل واع على تمكين المرأة منذ أواخر الثمانينيات وعلى المساواة بين الجنسين منذ اواخر التسعينيات، مع الاعتراف بأن المساواة بين الجنسين هي وسيلة وغاية على حدّ سواء. تشّكل المساواة بين الجنسين الهدف الثالث من الأهداف الانمائية للألفية الثماني ويعتبر برنامج الأمم المتحدة الانمائي الهدف الثالث على أنه وسيلة وغاية لتحقيق جميع الأهداف. للمساواة بين الجنسين قيمة إنمائية جوهرية بحد ذاتها، لكنها ستساهم أيضاً في تحقيق الأهداف الانمائية للألفية الأخرى.

> حقوق الانسان ليست أمراً جيداً فحسب:
> بل انها تشكّل القانون في العديد من البلدان

> يدعم الممارسين، رجالاً كانوا أم نساءً، المبادرات المهمة لزيادة عدد النساء في الانتخابات ومجلس النواب وقطاع الخدمات العامة

## لم حصل تحوّلٌ من مسألة النساء إلى القضايا الجنسانية؟

في بداية السبعينات، طالبت النساء في حركة التنمية، بالعدالة الاجتماعية والمساواة السياسية للمرأة، مما غيّر بشكل جذري نظرة الجماعة الانمائية إلى المرأة وأدى إلى ظهور قوانين كاتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة، من اجل حماية حقوق المرأة. إلا أنه غالباً ما فرّق هذا النهج بين تطوير البرامج الخاصة بالمرأة وتطوير البرامج الخاصة باعتماد المنظور الجنساني التي شملت الرجال وزادت من تهميش المرأة. بشكل أهم، أهمل المشاكل المهمة المتعلقة بالسلطة والصراعات والعلاقات التي هي وراء تبعية النساء. أدّت ضرورة معالجة هذه العوامل ودراسة وضع المرأة مقارنة بوضع الرجل، إلى نهج "إدماج الجنسين في التنمية" في أوائل التسعينات.

## هل الرجال والنساء كلاهما مسؤولان عن العمل لتحقيق المساواة بين الجنسين؟

نعم. يبدا العمل على تحقيق المساواة بين الجنسين عبر طرح هذا السؤال في جميع مجالات التنمية: "ما هي الآثار المختلفة التي ستخلّفها مبادرة التنمية هذه على وضع المرأة والرجل والفتيات والفتيان؟" تتمحور الخطوة التالية حول البحث عن الأجوبة عبر الاعتماد على التجارب الداخلية أو الخارجية في القضايا الجنسانية. بعد ذلك، يجب تحويل النتائج إلى أهداف وعمليات برامج وإلى رصد وتقييم المبادرات. إن استعراض العام 2005 لعمل فريق الحكم الديمقراطي وجد أن الممارسين من الرجال والنساء يدعمون مبادرات مهمة من أجل زيادة عدد النساء في الانتخابات ومجلس النواب وقطاع الخدمات العامة. كما أفاد أن هناك عدد متزايد من الاستراتيجيات التي تحدّت بشكل ناجح التمييز القائم على أساس نوع الجنس، بما في ذلك عبر تحليل الميزانيات من منظور جنساني، استعراض المواطنة المتفواتة وحقوق الملكية وإزالة العوائق أمام الوصول العادل إلى العدالة. إلا أن التقرير وجد أنه في حين لم يتم تحديد نوع الجنس في طلب المشورة، لم يعالج الممارسين من الرجال والنساء الاعتبارات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين لدى مناقشة المسائل التقنية كتنسيق المعونة والتوظيف والتخطيط الاقليمي ومراقبة الميزانية والأقليات.

## كيف نتعامل مع مقاومة اتخاذ الاجراءات من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين؟

إن المقاومة أمرٌ طبيعي. إن أعضاء فريق عمل برنامج الأمم المتحدة الانمائي، رجالاً ونساءً، مسؤولين – ويجب أن تتم مساءلتهم– عن ضمان نهوض البرامج الانمائية بحقوق الانسان الخاصة بالمرأة والرجل. لا يزال هناك نقص في فهم، ومقاومة لضرورة القيام بتحليل جنساني وبرامج مستهدفة مرتكزة على النتائج. فضلاً عن ذلك، هناك مقاومة لاستعمال سياسات إيجابية وحصص. يمكن معالجة هذه المشكلة بشكل جزئي عبر:

- تقديم بينات قوية عن التمييز (أكان ضد المرأة أم الرجل) الملحوظ في البيانات والتحاليل المصّنفة، التي يمكن بعدها لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي استعمالها من أجل تحديد أهداف البرامج والمبادرات.
- تحديد الفرق بين المساواة والعدل. من المرّجح أن يساعد تقديم مبالغ متساوية من المال إلى مجموعة من الأشخاص عندما يكون هناك تمييز متراكم ضد أي من الجنسين بسبب دورهما حسب نوع الجنس، الأشخاص الذين هم مجهّزين بشكل أفضل للاستفادة من الأموال والابقاء على تهميش من هم غير مجهزين.

  يتمحور العدل حول منح مبالغ أكبر من المال إلى النساء أم الرجال الذين هم بحاجة إليه من أجل التغلب على الأمية، والنقص في الكفاءات أم الاعتمادات من بين العوامل الأخرى التي تساهم في زيادة الفقر، وبالتالي الأخذ بعين الاعتبار أثر التمييز السابق.
- مشاطرة الخبرة من مختلف البلدان والمناطق والمنظمات حول السياسات الايجابية والحصص التي عززّت التوازن والمساواة بين الجنسين. في حال تم استعمال الحصص، من المهم الاستثمار في حملات توعية الجمهور لتفادي الارتداد.

- التأكيد على أن برنامج الأمم المتحدة الانمائي هو رب عمل يقدّم فرص متكافئة وقد اتّبع بشكل ثابت التوازن بين الجنسين في المنظمة، اعتمد سياسة حول التوازن بين الجنسين في الادارة في العام 1995 ويعكس نتائج هذا الأمر في السياسات المحدّثة.
- استعمال المصطلحات بشكل صحيح: " نوع الجنس" لدى الاشارة إلى الطريقة التي تترجم فيها الأدوار المحددة للمرأة والرجل في المجتمع، إلى تباين في الوصول إلى السلطة والموارد؛ واستعمال "تمكين المرأة" لدى التركيز على قدرات المرأة في المطالبة بحقوق الانسان.
- الاعتراف بأدوار الرجل في المساواة بين الجنسين والحاجة إليها.
- توفير تحليل جنساني خاص بمجال ممارسة الحوكمة الديمقراطية.

## ماذا لو استمرّت المقاومة أم حتى التوتّر والصراعات؟

يتحّدى تعزيز حقوق الانسان، بما في ذلك حقوق الانسان الخاصة بالمرأة، علاقات السلطة ويسائل من يملك السلطة على الموارد ومن يستفيد من مخصصات الموارد. تشّكل المساواة بين الجنسين جدول أعمال جذري يحوّل تعميم مراعاة المنظور الجنساني بدلاً من وضع تعميم مراعاة منظور المرأة والرجل، في حالات من التمييز. فضلاً عن ذلك، يتحدّى العمل على تحقيق المساواة بين الجنسين الافتراضات المتعلقة بالأدوار الجنسانية التي نملكها بصفتنا أفراداً ومجتمعات. تزيد كل من هذه العوامل احتمال المقاومة والصراعات. إلا أنه في الوقت ذاته، يساهم في الواقع التقدم نحو تعزيز حقوق الانسان والمساواة بين الجنسين في مكافحة أم تخفيف الصراعات. هناك ضرورة للاستثمار في قدرة فريق عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على توّقع وإدارة التوّتر والصراعات الناتجة عن جميع أشكال المساواة(اللامساواة) بين الجنسين، بشكل أفضل.

## ماذا عن فريق عمل المشروع والمستشارين ؟

إن مراعاة فريق عمل برنامج الأمم المتحدة الانمائي، أيا كانت درجتها، للفروق بين الجنسين لن تكون كافية لعمل المنظمة إن لم يراعي المستشارون وفريق عمل المشروع الفروق بين الجنسين. يتعيّن على فريق عمل برنامج الأمم المتحدة الانمائي الحرص على إدراج اعتبارات المساواة بين الجنسين في اختصيصات ووصف الوظائف. فضلاً عن ذلك، سيُطلب من فريق عمل المشروع والمستشارين، دراسة إحدى مجموعات التعليم حول المساواة بين الجنسين، الخاصة ببرنامج الأمم المتحدة الانمائي.

## هل من الملائم صياغة مشاريع خاصة بالنساء؟

نعم، بالتأكيد – إذا تبيّن من التحليل الجنساني أن النساء بحاجة لاستثمار خاص في قدراتهن بهدف ممارسة أم المطالبة بحقوق الانسان الخاصة بهن، أم للمساهمة في التنمية البشرية.

2

# موجبات وقدرة فريق عمل برنامج الأمم المتحدة الانمائي على صعيد المساواة بين الجنسين

بصفتهم موظفو خدمة مدنية في الأمم المتحدة، لأعضاء فريق عمل برنامج الأمم المتحدة الانمائي مهام بما في ذلك مسؤولية دعم الدول والمجتمع المدني في جهودهم المبذولة من أجل احترام وحماية وتعزيز وتحقيق حقوق الانسان. جميع أعضاء فريق عمل برنامج الأمم المتحدة الانمائي مسؤولون عن تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. لتحقيق ذلك، يجب أن تقّدم إدارتكم دعماً وفرصاً ملائمة لبناء قدرتكم في هذا المجال. كما يتعيّن على ادارتكم مساءلتكم عن تنفيذ هذا الموجب. تشمل الطرق العملية لتنفيذ موجباتكم على صعيد المساواة بين الجنسين ما يلي:

- **معرفة النهج القائم على حقوق الانسان للتعاون الانمائي**. حضور دورات تدريبية وقراءة المعلومات المتوفرة المتعلّقة بتطبيق النهج القائم على حقوق الانسان.

- **امتلاك مهارات مهنية في تعميم مراعاة المنظور الجنساني من اجل إدارة النتائج بشكل أفضل في مجال المساواة بين الجنسين**. تشمل الاجراءات الأولية التي يمكنك اتخاذها، تعلّم كيفية تحليل البرامج والمشاريع من منظور جنساني وكيفية وضع اختصاصات المستشارين، تراعي المنظور الجنساني. ما أن

تكتسب هذه المهارات، سيكون باستطاعتك مساءلة المستشارين عن المخرجات الخاصة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

- **استعمال الأدوات والموارد المتوّفرة من اجل تعميم مراعاة المنظور الجنساني**. الاستثمار في قراتك الخاصة كما وفي فريق عمل المشروع، وذلك باستخدام الأدوات والموارد المتوّفرة من اجل تعميم مراعاة المنظور الجنساني في إطار برامج الحوكمة كمؤشرات مراعاة الفروق بين الجنسين والمناصرة للفقراء.

- **تشجيع فريق عمل المشروع والمستشارين على اكتساب المهارات في مجال التحليل الجنساني والنهج القائم على حقوق الانسان**. الفرض على جميع أعضاء فريق عمل المشروع والمستشارين على المدى البعيد الحصول على شهادة عن طريقر دوارت مرئية لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي حول المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

- **استعمال البيانات التجريبية** الخاصة بالمساواة بين الجنسين في عملك. اعتمد على البيانات المصّنفة حسب نوع الجنس والدراسات الجنسانية في البحث الذي تقوم بتفويضه ولدى تقديم الخدمات الاستشارية.، فهذا سيمكنك من الاستجابة بشكل أفضل للوضع الفعلي الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والمدني والسياسي والبيئي في بلد ما.

- **الاعتماد على الخبراء في المسائل الجنسانية أم جعل الخبرة في المسائل الجنسانية متوفرة للبرامج ونشاطات البرامج**. الحرص على أن يملك الخبراء خبرة في المسائل الجنسانية، ام في حال لم يكن هذا ممكناً، مشاطرة المستندات والمواد المتعلقة بالمساواة بين الجنسين مع الفريق من اجل تعزيز قدرته على معالجة المسائل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين أم إجراء تحليل جنساني.

- **وضع شبكات وبناء علاقات مع مجموعات المصالح المعنية بالمرأة والخبراء في المسائل الجنسانية والهيئات الحكومية العاملة في مجال المساواة بين الجنسين**. لدى التخطيط لمهمة ما، احرص على تنظيم اجتماعات مع مجموعات وأفراد يعملون في مجال المساواة بين الجنسين، إذ إن وضعهم يمكنكهم من تزويدك او المستشار، بفهم شامل لوضع المرأة والعلاقات بين الجنسين في البلد المعني.

- **تحسين مهارات ادارة الصراعات بما أنها تتعلق بالمساواة بين الجنسين والحوار الخاص بحقوق الانسان**. عزز قدرتك الخاصة وقدرة فريق عمل البرنامج والمستشارين من اجل إدارة التوترات والصراعات التي قد تنشأ نتيجة الجهود المبذولة لتعزيز حقوق الانسان، بما في ذاك حقوق الانسان الخاصة بالمرأة. اعترف بأن التقدم المحرز على صعيد حقوق الانسان والإنصاف تجاه الفئات المهّمشة قد يساعد ايضاً في مكافحة أم تخفيف الصراعات الاضافية.

- **المشاركة في الحوارات السياسية والعمليات الداخلية في برنامج الأمم المتحدة الانمائي**. أظهر المساءلة والشفافية الداخلية لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي بما أنه يتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، عبر ادراج اعتبارات المساواة بين الجنسين في حوارات أم استعراضات السياسة وفي غيرها من المجالات كالتوظيف والترويج وتوازن الحياة العملية.

> جميع أعضاء فريق عمل برنامج الأمم المتحدة الانمائي مسؤولون عن تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وتتم مساءلتهم حول تنفيذ هذا الموجب

# 3

# المجموعة 1: تعزيز المشاركة الشاملة والمساواة بين الجنسين

**الاطار 2: تعزيز الأنظمة والعمليات الانتخابية**

**تشكّل الانتخابات الوسيلة التي يمكن للشعب من خلالها اختيار ممثليهم وحكومتهم، وطريقة لاعطاء الشرعية للنظام السياسي. يجب أن يعزز التعاون الانمائي قدرة:**

أ – الهيئات الانتخابية والأحزاب السياسية وغيرها من الجهات المسؤولة على فهم اسباب التمييز، بما في ذلك نوع الجنس والفقر والعرق والسن والعجز، بحيث يتم تمكين المرأة وتشجيع المساواة بين الجسنين عبر العمليات الانتخابية؛ و

ب – الناخبين والمرّشحين من النساء والرجال المستبعدين والمحرومين على فهم اسباب التمييز، بما في ذلك التمييز القائم على أساس نوع الجنس، من أجل الدفاع بشكل أفضل عن حقوق الانسان وتمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين.

## الأنظمة والعمليات الانتخابية

### أ - تعزيز قدرة الهيئات الانتخابية والأحزاب السياسية وغيرها من الجهات المسؤولة

**اللجان الانتخابية وغيرها من الهيئات**

- قم بتزويد اللجان الانتخابية بالمعرفة والمعلومات المتعلقة باطار حقوق الانسان، بما في ذلك اتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة. حدد كيفية ترجمة هذه الالتزامات إلى قانون داخلي وأهداف إنمائية للألفية.
- درّب أعضاء وفريق عمل الهيئات الانتخابية في مجال التحليل الجنساني كوسيلة لمساعدتهم على فهم كيف تحدد الأدوار الجنسانية درجة مشاركة

الرجل والمرأة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

- إدراج اعتبارات المساواة بين الجنسين والتدريب الجنساني في البرامج التدريبية المعّدة للعاملين في الانتخابات على المدى القصير.
- إجراء بحث أم نشر البيانات حول المسائل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين. تجدون في ما يلي بعض الأفكار الأساسية لبرامج بحث مفيدة:
  - دراسة للعوامل التي تؤثر على قدرة الرجال والنساء على التّرشح للانتخابات أم التصويت في بلد معيّن. سيشمل هذا النوع من الدراسات وصفاً للعوامل التي تؤثّر على مشاركة المرأة كعبء الوقت، القيود على النفاذ، الأمية، الهجرة والآراء التقليدية أم النمطية الخاصة بالأدوار الجنسانية. إلا أنه قد تقترح الدراسة أيضاً عوامل مشابهة ام مختلفة تؤثر على تجارب الرجال. على سبيل المثال، قد يتم مناقشة خدمة العلم أم البطالة كعاملين يحددان طبيعة مشاركة الرجال في الانتخابات أم مشاركتهم بصفتهم ناخبين.
  - دراسة حول الطرق التي تقّدم من خلالها الانتخابات المحليّة فرص متازايدة للرجال والنساء للاهتمام ببعض المسائل المتعلقة بشكل مباشر بحياتهم اليومية، بما في ذلك خدمات الصحة والتعليم والسكن وغيرها من الخدمات العامة الأساسية.
  - تحليل لعدد ومستويات فريق العمل من النساء والرجال في الهيئات الانتخابية لضمان توازن بين الجنسين في التوظيفات والادارة وفريق العمل. يتعيّن عليك أن تعي أن مراعاة القضايا الجنسانية ليست مضمونة تلقائياً عبر زيادة عدد النساء. عند الحاجة، قم بتدريب فريق العمل المعني في مجال التحليل الجنساني.

**الأنظمة الانتخابية**

- احرص على أخذ المساواة بين الجنسين بعين الاعتبار في الحوارات الخاصة بالاصلاحات الانتخابية. على سبيل المثال، للسلطة والقوى المحرّكة والفئة والتمييز القائم على أساس نوع الجنس والفقر والعرق واستيلاء النخبة على الموارد، جميعاً أبعاد جنسانية لا يجب غض النظر عنها.
- تعزيز الأنظمة الانتخابية التي تؤيّد مبادئ التعددية والادماج. من المهم أن تمّثل الأنظمة الانتخابية سلسلة المجموعات التي تشمل كل الناخبين، كالنساء، لكن الشباب أيضاً والفئات المهّمشة.

**الأحزاب السياسية**

- تقديم الفرص للأحزاب لتحسين فهمها لحقوق الانسان وأطر القوانين الدولية،بما في ذلك التزامات حقوق الانسان في بلدها.
- تطوير قدرة الأحزاب السياسية على تحليل المسائل من منظور جنساني. سيشمل ذلك تعليمها كيف تحدد الأدوار الجنسانية الطرق التي يشارك من خلالها الرجال والنساء في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.
- دعم وتعزيز اتخاذ التدابير الايجابية كالحصص، كاستراتيجية لمعالجة التمييز ضد المرأة. توفير أمثلة عن الطرق التي استعملت فيها التدابير الايجابية في بلدان أخرى.
- تشجيع قياديي الأحزاب السياسية على تقديم الدعم لفريق العمل والأعضاء من النساء على جميع مستويات منظماتهم. قد يشمل هذا تزويد المرأة بفرص لتطوير مهاراتها أم حضور دورات تدريبية تستهدف المرأة.

> من المهم أن تمّثل الأنظمة الانتخابية سلسلة المجموعات التي تشمل كل الناخبين، كالنساء، لكن الشباب أيضاً والفئات المهّمشة.

### ب - تعزيز قدرة المواطنين على المشاركة في الانتخابات والاصلاح الانتخابي

- تطوير ودعم البرامج المتعلقة بالتربية المدنية والتربية الخاصة بالمنتخبين للنساء، الرجال، الفتيات والفتيان كطريقة لدعم فهم:
  - القانون الدولي لحقوق الانسان والموجبات على صعيد البلد، كتلك المحددة في اتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة والأهداف الانمائية للألفية؛
  - الطرق التي تخلق فيها الأدوار الجنسانية أم تبقي على التمييز ضد النساء أم الرجال؛ و
  - الطريقة التي يعمل فيها النظام الانتخابي وقدرته على تغيير حياة الأشخاص.
- بناء قدرة منظمات المجتمع المدني والرابطات المهنية والمؤسسات الأكاديمية ومجموعات حقوق الانسان ووسائل الاعلام ومنظمات المرأة من اجل إبقاء المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ضمن جدول الأعمال ولفهم المسائل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين التي قد تنشأ خلال العمليات الانتخابية، بشكل أفضل.

**الاطار 3: تعزيز الحوكمة الالكترونية والوصول إلى المعلومات**

**تشمل الحوكمة الالكترونية استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تعزيز فعالية وشفافية ومساءلة الحكومة، فضلاً عن إشراك ومشاركة المواطنين في الحوكمة الديمقراطية. يعزز الوصول إلى المعلومات الحق في الحصول على المعلومات، كما وآليات الاتصالات التي تمكّن الناس، لا سيما الفقراء والمجموعات المحرومة من إيصال آرائهم والمشاركة في العمليات الديمقراطية. يتعيّن على التعاون الانمائي:**

أ – تعزيز قدرة الحكومة والشركات وغيرها من الجهات المسؤولة على تقديم خدمات فعّالة وفعلية ومتكافئة للاستجابة إلى تجارب الأفراد في مجال القضايا الجنسانية وتمكين المرأة وتعزيز المساواة بين الجنسين؛ و

ب – الحرص على أن يتحلّى أصحاب الحقوق، لا سيما النساء والرجال الأكثر فقراً وتهميشاً بالمهارات اللازمة من أجل مساءلة الحكومة لوصول متساوٍ إلى الصحة والتعليم والسكن وغيرها من الخدمات ومن أجل المشاركة بشكل ناشط في الحوارات والقرارات السياسية المتعلقة بالمسائل التي تؤثر عليهم.

- تعزيز قدرة مجموعات المرأة ومجموعات حقوق الانسان وغيرها من المنظمات على رصد التزامات الحكومة على صعيد المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، كتلك المحددة في الاعلانات والاتفاقيات الدولية، بما في ذلك اتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة والأهداف الانمائية للألفية.
- تقديم دعم مناسب للنساء بشكل عام، وللنساء والرجال من الفئات المهّمشة، للترشح للانتخابات.
- إعلام النساء، والنساء والرجال من الفئات المهمشة عن كيفية الضغط بشكل فعال على ممثليهم في ما يتعلق بمجموعة من المسائل الخاصة بحقوق الانسان والمساواة بين الجنسين.
- إقامة شبكات مع منظمات المرأة والحلفاء في الساحة السياسية كطريقة للاعتماد على ومشاطرة الخبرات بين البلدان في ما يتعلق بقضايا معيّنة، كاستعمال الحصص.

## الحكومة الالكترونية والوصول إلى المعلومات

### أ- تعزيز قدرة الحكومة والشركات وغيرها من الجهات المسؤولة

**الاتصال والنفاذ**

- تزويد القياديين في الحكومة والقطاع الخاص بالمعرفة والمعلومات حول إطار حقوق الانسان، بما في ذلك اتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة. حدد كيف تُترجم هذه الالتزامات إلى قانون داخلي وأهداف انمائية للألفية.
- تدريب الهيئات والمؤسسات الحكومية التي تعمل على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، في مجال التحليل الجنساني بهدف مساعدتها على فهم كيف قد يمكّن الاتصال والنفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، البعض في حين قد يمارس التمييز ضد الآخرين. على سبيل المثال، تؤثّر كل من الأمية والسن والوضع الاقتصادي وأعباء العمل والاستفادة من الكهرباء، على تحديد أي من الرجال والنساء سيتمتعون بالنفاذ إلى أية تكنولوجيا معلومات واتصالات.
- تطوير مشاريع مع الادراك بأن الرجال والنساء يتمتعون بالنفاذ إلى المعلومات عبر تكنولوجيا

المعلومات والاتصالات بشكل مختلف. في حين أن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات المتوفرة في المجال العام قد تصل إلى الرجال، قد لا تستفيد النساء اللواتي لا يزلن مسؤولات أولاً عن الاقتصاد المحلي. من الضروري أن تكون تكنولوجيات المعلومات والاتصالات متوفرة في المجالات حيث تلتقي النساء، بما في ذلك المدارس ومراكز الصحة وعبر المجموعات المحلية كما من الضروري إجراء تدريب حول تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في أوقات مرنة. من المهم أيضاً تعزيز تكنولوجيات المعلومات والاتصالات المناسبة. على سبيل المثال، يشكّل اختيار تكنولوجيات معلومات واتصالات لا تتطلب مستوى عالٍ من العلم، كالهواتف الجوالة، استراتيجية لتلبية حاجات العديد من النساء الأفقر في العالم، بأفضل طريقة.

- العمل على مشاركة النساء في النقاشات المتعلقة بالسياسات الخاصة بقطاع تكونولوجيا المعلومات والاتصالات. لا يزال عدد النساء اللواتي يشاركن في عملية صنع السياسات وإعداد الاستراتيجيات، محدوداً جداً في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- تشجيع النساء على دراسة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. لا يزال عدد النساء اللواتي يدرسن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، محدوداً جداً .
- جمع واستعمال البيانات المصّنفة حسب نوع الجنس والمتعلقة باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والنفاذ إليها وإنتاجها من أجل دعم سياسات تكنولوجيا المعلومات وإظهار مختلف الآثار على النساء والرجال.
- دعم الحكومات من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين على صعيد الموارد البشرية على جميع المستويات ضمن وزارات المعلومات والاتصالات وغيرها من الأقسام المتعلقة بها. دعم الجهود من أجل زيادة عدد النساء لا بل وأيضاً الاستثمارات بحيث تراعي أماكن العمل المنظور الجنساني.

### النفاذ إلى المعلومات

- دعم تطوير وتطبيق القانون والسياسات الوطنية المتعلقة بحق الحصول على المعلومات، مع أحكام خاصة بهدف تسهيل وصول النساء والأشخاص الذين يعيشون في الفقر، إلى المعلومات. قد تشمل بعض التدابير التنازلات عن الرسوم ام المساعدات للنساء والرجال الأميين.
- دعم الحكومات لتطبيق هذا القانون المتعلق بحق الحصول على المعلومات، كوسيلة لضمان وصول النساء والأشخاص الذين يعيشون في الفقر وغيرهم من الفئات المهّمشة، إلى المعلومات الخاصة بالحكومة.
- دعم الحكومات بحيث تستجيب بشكل أفضل إلى طلبات الحصول على المعلومات المقّدمة من قبل المجتمع المدني، بما في ذلك المجموعات التي تعمل من أجل حقوق الانسان وحقوق المرأة.

### الحكومة الالكترونية

- تدريب موظفو الخدمة المدنية على صعيد التحليل الجنساني لتمكينهم مفهم مختلف آثار مبادرات

> تؤثّر كل من الأمية والسن والوضع الاقتصادي وأعباء العمل والاستفادة من الكهرباء، على تحديد أي من الرجال والنساء سيصلون إلى اية تكنولوجيا معلومات واتصالات.

> تشكّل الحكومة الالكترونية أداة دعوة تسمح بالوصول إلى المعلومات حول حقوق المرأة القانونية كما قد تسهّل الوصول إلى الاعتمادات وتدعم التعلّم المستمر.

الحوكمة الالكترونية على الرجال والنساء، بشكل أفضل. على سبيل المثال، قد يظهر تحليل جنساني أن قدرة النساء على الوصول إلى الاسواق والاعتمادات والتكنولوجيا وشبكات العمل هي أقل من قدرة الرجال، أم أنه لدى النساء والرجال الفقراء حاجات مختلفة للوصول إلى المعلومات ونشرها.

- الحرص على حصول الحكومات على البيانات والمهارات الضرورية من اجل رصد خدمات الحكومة الالكترونية من منظور جنساني، كوسيلة لمعالجة أثار الأمية والكلفة والمسافة والقيود على التنّقل التي قد تحّد من وصول الرجال أم النساء إلى مثل هذه الخدمات.

### ب- تعزيز إشراك المواطنين ومشاركتهم والشبكات الخاصة بهم

- إعلام مجموعات المجتمع المدني الناشطة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والوصول إلى المعلومات في البلد، حول موجبات حقوق الانسان، كتلك المحددة بموجب اتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة والأهداف الانمائية للألفية.
- تعزيز قدرة مجموعات المجتمع المدني كالمحررين والصحافيين (لا سيما الصحافيات)، والرابطات المهنية والمؤسسات الأكاديمية ومجموعات حقوق الانسان ومنظمات المرأة على إجراء تحليل جنساني، بحيث يصبح باستطاعتهم تطبيقه على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وعلى حق الوصول إلى المعلومات، بطريقة تعزز تمكين المرأة وتكافؤ الفرص بالنسبة للنساء والرجال.
- نشر الوعي بين صفوف الصحافيين حول الطرق التي يمكنهم من خلالها إعطاء صوت للنساء، على سبيل المثال، عبر استعمال الأهداف الانمائية للألفية وتقارير التنمية البشرية.
- تقديم الدعم لمنظمات المجتمع المدني والهيئات الاعلامية، لا سيما تلك التي تستعمل وسائل بث تفاعلية مناصرة للفقراء، في جهودها الهادفة إلأى توعية النساء حول حقهن في الوصول إلى المعلومات، وفي الجهود المبذولة من اجل تزويد النساء بمعلومات موثوقة ويمكن الوصول إليها.
- إجراء تدريب إعلامي للمنظمات المحلية، لا سيما مجموعات المرأة، بحيث يمكنها إيصال أرائها في الحوارات حول سياسة تعميم مراعاة المنظور الجنساني، وتعزيز البرامج عبر تكنولوجيات معلومات واتصالات المختلفة التي تعالج حاجات النساء الخاصة وغيرها من الفئات المحرومة.
- دعم منظمات المرأة ومنظمات حقوق الانسان وغيرها من المنظمات، لرصد التزامات الحكومة على صعيد المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بموجب الاعلانات والاتفاقيات الدولية، كاتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة والأهداف الانمائية للألفية.
- استعمال الشبكات القائمة والناشئة الخاصة بالنساء والرجال من أجل الوصول إلى المعلومات وتحليلها بسرعة وإيصال الآراء إلى صانعي السياسات وحشد الدعم لحقوق الاسنان. على سبيل المثال، تم استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من قبل شبكات النساء خلال مؤتمر قمة الألفية من اجل دعم المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة.
- استعمال الحكومة الالكترونية كوسيلة دعوة من اجل تقديم الوصول إلى المعلومات حول حقوق المرأة القانونية وتسهيل الوصول إلى الاعتمادات ودعم التعلم المستمر.
- تقييم المخاطر التي تنطوي عليها تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وامكانية استعمال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات من أجل انتهاك حقوق المراة وحقوق الانسان بشكل عام. على سبيل المثال، تم استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من اجل تسهيل الاتجار بالبشر ونشر المواد الاباحية.

# 4

# المجموعة 2: تعزيز المؤسسات الحكومية المراعية للمنظور الجنساني

## التنمية البرلمانية

### دعم قدرة البرلمانيين على تعزيز المساواة بين الجنسين

**مهمة البرلمان التشريعية**

- تزويد البرلمانيين وفريق عملهم بالمعرفة والمعلومات المتعلقة بإطار حقوق الانسان، بما في ذلك اتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة. تلخيص كيف تُترجم هذه الالتزامات إلى قانون محلي وأهداف انمائية للألفية.
- تدريب البرلمانيين وفريق عملهم على صعيد التحليل الجنساني، كوسيلة لمساعدتهم على تحديد التمييز الجنسي ولفهم بشكل أفضل كيف تحدد الأدوار الجنسانية درجة مشاركة الرجال والنساء في الحياة

**الاطار 4: تعزيز البرلمانات**

**تصدر البرلمانات القوانين وتسوّي بين مصالح مختلف الدوائر الانتخابية وتحدد الأولويات السياسية ومخصصات الموارد التي تؤثّر على حياة الناس بشكل مباشر، كما تشرف على الفرع التنفيذي. يجب على التعاون الانمائي:**

أ – تعزيز قدرة البرلمانيين، بصفتهم جهات مسؤولة، على حماية وتعزيز حقوق الانسان، بما في ذلك حقوق المراة بحيث يتم تمكين المرأة وتعزيز المساواة بين الجنسين لدى مراجعة القوانين الوطنية واتخاذ القرارات المتعلقة بأولويات التنمية ومخصصات الموارد؛ و

ب – الحرص على تحلي المواطنين ومنظماتهم، بصفتهم أصحاب حقوق، على المهارات اللازمة من أجل فهم التمييز القائم على أساس نوع الجنس ومن أجل مساءلة البرلمان على حل مشاكل اللامساواة والعمل على تحقيق المساواة بين الجنسن وتمكين المرأة.

> يشّكل الاصلاح التشريعي المفتاح لتعزيز المساواة بين الجنسين، لا سيما في مجالات الوصول إلى العدالة والجنسية والعمل والعائلة والحقوق في ملكية الأراضي والضمان الاجتماعي والارث

الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

- تزويد اللجان البرلمانية بدعم خاص ببناء القدرات، وفقاً لمجال عملهم. على سبيل المثال، تزويد التدريب الخاص بالكفاءات على صعيد عمليات الميزنة المراعية للمنظور الجنساني للجان التي تتولى عمليات وضع الميزانيات. لا تقّدم التدريب فقط للجان التي تضم عدداً كبيراً من النساء.

- دعم تنمية وتطبيق السياسات عبر مبادرات اصلاح تشريعي. يشّكل الاصلاح التشريعي المفتاح لتعزيز المساواة بين الجنسين، لا سيما في مجالات الوصول إلى العدالة والجنسية والعمل والعائلة والحقوق في ملكية الأراضي والضمان الاجتماعي والارث

- الحرص على أن إدراج اعتبارات المساواة بين الجنسين، في إطار عمليات السلام. تشمل المسائل المحددة التي يجب التركيز عليها: العنف القائم على أساس نوع الجنس، ضمان حقوق المرأة القانونية في الحصول على الارث والملكية، والحرص على تأليف الهيئات الخاصة كلجان تقصي الحقائق ومحاكم خاصة، بطريقة مراعية للفروق بين الجنسين.

- تقديم الدعم للبرلمان والهيئات الدستورية التي تصدر القوانين التشريعية التي تنّظم الأحزاب السياسية وتمويل الحملات والتشريع المتعلق بها. تقديم مجموعة من الخيارات للاصلاحات الانتخابية وقوانين الأحزاب وقوانين تمويل الحملات التي تسعى لتعزيز مشاركة المرأة في المجال السياسي، كالتدابير الخاصة المؤقتة التي تعزز تكافؤ الجنسين.

### مهمة البرلمان القائمة على الاشراف

- دعم التحليل الجنساني الخاص بالميزانية من اجل تمكين البرلمانيين وفريق عملهم من تحديد حاجات الرجال والنساء والفتيات والفتيان بشكل أفضل، وتحديد إذا ما تمت معالجة أسباب التمييز بشكل مناسب بموجب المخصصات الاجتماعية والاقتصادية.

- الحرص على حصول البرلمانيين على البيانات والمهارات اللازمة من أجل رصد والاشراف على تطبيق القوانين المتعلقة بالمساواة بين الجنسين.

- دعم البرلمانيين من أجل الاشراف على الوكالات القضائية وكالات العدالة المدنية والجزائية، بما في ذلك قطاع الأمن، مع تركيز خاص على فهم ومعالجة العوائق الجنسانية للوصول إلى العدالة التي يواجهها النساء والرجال الفقراء.

- جمع وتحليل البيانات المتعلقة بأعداد ومستويات الرجال والنساء في فريق عمل البرلمان. استعمال البيانات من اجل رصد التغيرات في تأليف فريق عمل البرلمان ومن اجل تحديد العوائق الخاصة بالتوظيف والترقية، كالقوالب الجنسانية النمطية أم غياب بيئة عمل مراعية للفروق بين الجنسين

### مهمة البرلمان التمثيلية

- دعم البرلمانيين وفريق العمل من أجل التعاون مع منظمات المجتمع المدني ومنظمات المرأة ووسائل الاعلام حول المسائل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، لا سيما عبر العمل على عمليات الميزنة الخاصة بالقضايا الجنسانية وإقرار القوانين المتعلقة بالمساواة بين الجنسين.

- تأليف ام تعزيز المجموعات النسائية أم الجنسانية من أجل حشد التحالفات ضمن البرلمان ومع المجتمع المدني للوصول إلى مستوى أعلى من المساواة بين الجنسين.

- إجراء بحث ودراسات حول المساواة بين الجنسين من اجل فهم الأسباب التي تقف وراء المستوى المتدن لمشاركة المرأة السياسية على

الصعيدين الوطني والمحلي، بشكل افضل ومقارنة هذه النتائج على المستوى العالمي. استعمال نتائج البحث من أجل تطوير مبادرات تعالج اللامساوات بين الجنسين، كإدخال الحصص.

- تعزيز ممارسة دعم الأحزاب السياسية مع تمثيل أكبر للنساء في ترتيب وفريق عمل الأحزاب. يمكن القيام بهذا عبر تخصيص المزيد من الوقت في وسائل الاعلام للأحزاب التي تملك حصصاً للنساء.

- دعم البرلمانيين للاستفادة من فترات الانتقال السياسي الذي يلي النزاعات أم الأزمات، من اجل ادخال آليات رسمية تعزز مشاركة المرأة، على سبيل المثال، في صياغة الدستور والقانون الخاص بالأحزاب السياسية والقوانين التي ترعى البرلمان.

- تقديم دعم إضافي للممثلات من النساء كالتدريب على صعيد الخطابات العامة والقيادة، وعبر تخصيص أمكنة للنساء للمشاركة في المناسبات، الجولات الدراسية وغيرها من فرص التعلم وتطوير المهارات.

- التعاون مع البرلمان من اجل الحرص على تلبية سياسات واجراءات وقوانين البرلمان لحاجات الرجال والنساء المختلفة وتمكين العضوات من النساء من المشاركة بالكامل في اللجان والحوارات العامة. تشمل الأمثلة في هذا المجال، الحرص على قيام البرلمان بتسديد معاشات متساوية للرجال والنساء، وعلى تخصيصه منشآت متساوية للرجال والنساء، فضلا على عدم استبعاد مواعيد الاجتماعات، العضوات من النساء من المشاركة.

### ب. تعزيز قدرة المواطنين على مساءلة البرلمان

- خلق فرص تدعم مجموعات المجتمع المدني ووسائل الاعلام وغيرها من المجموعات الخارجية من أجل التفاعل مع الممثلين أم مؤسسة البرلمان عبر جلسات استماع للجان.

- نشر المعلومات إلى منظمات المجتمع المدني حول إطار حقوق الانسان العالمية والاقليمية، كاتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة والطريقة التي تمت ترجمتها فيها على الصعيد المحلي.

- تعزيز قدرة مجموعات المجتمع المجني كالرابطات المهنية والمؤسسات الأكاديمية ومجموعات حقوق الانسان ووسائل الاعلام ومنظمات المرأة ،على القيام بتحليل جنساني، لأكي يتمكنوا من معالجة أثر القانون المقترح المتعلق بالمسائل البيئية أو الاقتصادية أو السياسية أو المدنية أو الاجتماعية أو الثقافية، على نتائج المساواة بين الجنسين.

- تدريب مجموعات المجتمع المدني على صعيد سير النظام البرلماني واقتراح طرق لاشراك الممثلين بحيث تكون جميع القوانين مراعية للفروق بين الجنسين.

- دعم المجتمع المدني لاكتساب المهارات لتحليل ميزانية من منظور جنساني. يمكن استعمال نتائج

التحليل لدعم الحجج الداعية لإعادة تحديد الأولويات وإعادة تخصيص الموارد، بالتوافق مع الالتزامات بالمساواة بين الجنسين، المصرّح عنها من قبل الحكومة.

- دعم منظمات المرأة ومنظمات حقوق الانسان من أجل رصد كيفية اشراف البرلمان على الالتزامات المصرّح عنها من قبل الحكومة والمتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، بموجب الاتفاقيات الدولية.
- تزويد الفئات المهمشة والأفراد من النساء والرجال المهمشين بالمعرفة والمهارات اللازمة للضغط من أجل الحصول على حقوقهم. قد يتم هذا عبر وضع شبكات بين المجموعات والمسائل من اجل خلق قوى خاصة بالمساواة بين الجنسين من شأنها التأثير على البرلمانات والمرشحين.

**الاطار 5: تعزيز الوصول إلى العدالة**

**تشكّل إمكانية الانصاف أحد حقوق الانسان الأساسية عندما يتم انتهاك الحقوق. تعزز معالجة العوائق التي يواجهها الفقراء والفئات المحرومة في الوصول إلى نظام العدالة، حقوق الانسان وتساعد على تقليص إمكانية حدوث نزاع ضمن وبين المجتمعات. يجب على التعاون الانمائي:**

أ – تعزيز قدرة البرلمان ووزارات الخارجية والقانون والعدالة والقضاء ونقابات المحاماة والشرطة ومنظمات حقوق الانسان وقياديي المجتمع المدني والوسطاء وغيرهم من الجهات المسؤولة، على فهم ومعالجة العوائق القائمة على أساس نوع الجنس بحيث يتم تمكين المرأة وتعزيز المساواة بين الجنسين؛

ب– الحرص على تحلي المنظمات غير الحكومية ووسائل الاعلام ومنظمات الدعوة القانونية، بالمهارات اللازمة من أجل دعم أصحاب الحقوق من الاناث والذكور على المطالبة بحقوقهم والعمل نحو تحقيق المساواة بين الجنسين

## الوصول إلى العدالة وحقوق الانسان

### أ- تعزيز قدرة فريق عمل قطاع العدل

**الحماية القانونية، الوعي والمشورة**

- يتعيّن على جميع الجهات المسؤولة التحلي بمعرفة متعمقة حول نظام حقوق الانسان الدولي، بما في ذلك اتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة والبروتوكولات الاختيارية الخاصة بها وطريقة انعكاس هذا الأمر على الأنظمة المحلية. فضلاً عن ذلك، يجب أن يكونوا على علم بالتزام بالبلد بالأهداف الانمائية للألفية.
- يتعيّن على الجهات المسؤولة التحلي بالقدرة على إجراء تحليل جنساني للقوانين والقواعد والأنظمة، بحيث يفهمون تأثيرها على النساء والرجال. على سبيل المثال:
  - قد تنطوي القوانين الجنسية على تمييز ضد النساء، مرغمة النساء على منح جنسياتهن إلى ازواجهن وأولادهن، أم انها قد تنطوي على تمييز ضد النساء والرجال والأولاد في ما يتعلق بالحقوق الأساسية كالحق في الحصول على عمل والتعليم والصحة.
  - قد لا تعاقب القوانين الجزائية العنف القائم على أساس نوع الجنس، كجرائم الشرف والاغتصاب.
  - عندما تتم إعادة تنظيم الأنظمة الأساسية القانونية بعد النزاع، يجب معالجة الاساءات بحق حقوق المرأة كما يجب تدريب فريق الموظفين القانونيين من أجل محاكمة هذه الجرائم.
  - إن إصلاح القوانين المرّكز على تحرير الأسواق عبر تأمين حقوق الملكية وتطبيق العقود قد يهمل المتعهدات من النساء لأن نشاطاتهن تقع ضمن القطاع غير الرسمي ولا يملكن صكوك الملكية وقدرة الوصول إلى الاعتمادات.

> إن إصلاح القوانين المرّكز على تحرير الأسواق عبر تأمين حقوق الملكية وتطبيق العقود قد يهمل المتعهدات من النساء.

- يجب مطالبة الحكومات بأن يكون القانون الوطني متطابقاً مع اتفاقية القضاء على التميز ضد المرأة.
- يجب أن تفهم الجهات المسؤولة العوائق المتعلقة بالعدالة التي تواجهها كل من النساء والرجال الذين يعيشون في الفقر، والطريقة التي تؤثر فيها القضايا الجنسانية والوضع الاقتصادي والدين والموقع الجغرافي وغيرها من العوامل، على حقوق مختلف الفئات المهمشة. على سبيل المثال:
  - قد تعاني النساء بشكل خاص من الأمية وعدم معرفة حقوقوهن القانونية كما قد يواجهن قيود على التنقل وقدرة محدودة للوصول إلى الموارد المالية ويفتقرن إلى الأمن الجسدي.
  - الرجال هم أكثر من يواجهون إمكانية الاعتقال من دون محاكمة، البتعذيب وقد يجبرون للانضمام للخدمة العسكرية.
- تدفع الصعوبة في الوصول إلى أنظمة العدل الرسمية، الأفراد والمجتمعات للتوجه نحو أنظمة العدل غير الرسمية والتقليدية، ويتعيّن على المبادرات أن تحرص ألا تسيء هذه الأنظمة إلى تمتع النساء بحقوق الانسان الخاصة بهن.

**القضاء وتطبيق القوانين**

- يجب القيام بالاستثمار، في أوقات السلم وبعد انتهاء الأزمات أم النزاعات ، في المجالات التالية:
  - قدرة القضاء على تطبيق القانون الخاص بالعنف القائم على أساس نوع الجنس؛
  - مراعاة الفروق بين الجنسين في تأليف لجان تقصي الحقائق والمحاكم الخاصة، ألخ؛ و
  - تعزيز المساواة بين الجنسين في تطبيق القانون الجديد أم المعّدل المتعلق بحقوق الملكية والارث، من بين مجالات أخرى.
- يجب أن تفهم الجهات المسؤولة وتعالج إمكانية استقطاب النخبة، رجالاً ونساءً، وحتى إن كانوا من بين صفوف الفقراء والمجتمعات المهمشة، للموارد المخصصة للتنمية، مما سيؤدي إلى نزاع وانتهاك للحقوق التي تدعو إلى التعويض.
- إن مؤسسات تطبيق القانون بحاجة إلى الدعم من اجل تعميم مراعاة المنظور الجنساني في برامج الاصلاح الخاصة بالشرطة، بما في ذلك مكافحة الجرائم والتحقيق والعمليات والملاحقات والموارد البشرية والاشراف. تشمل المسائل:
  - عدم معاقبة مرتكبي جرائم العنف المنزلي والاغتصاب والتعديات الأخرى على أمن المرأة الجسدي، بما في ذلك من قبل أعضاء قوات الأمن.
  - الحاجة إلى خدمات خاصة للتعامل مع الاساءة المنزلية، كالخطوط الساخنة والمآوي.
  - تطبيق قانون موازن بين الجنسين على صعيد حقوق الملكية والارث، ألخ.
  - تطوير وسائل لمكافحة الاتجار بالبشر تحمي الضحايا، نساءً ام رجالاً؛ و
  - تحديد ومكافحة مختلف الوسائل التي قد تتم من خلالها انتهاك حقوق المهاجرين، رجالاً ونساءً.
- يجب تعزيز التعاون بين وكالات تطبيق القانون وغيرها من الوزارات، كوزارة الأشغال العامة ووزارة النقل بهدف، على سبيل المثال، جعل الأماكن العامة الخاصة بالنساء والرجال آمنة، عبر تأمين إنارة الطرقات ووسائل نقل عام آمنة.
- استعراض أعداد ومناصب فريق عمل النساء والرجال في وزارات العدل ومؤسسات القضاء والشرطة وحقوق الانسان وغيرها من المؤسسات المسؤولة، بهدف تأمين التوازن بين الجنسين، مع الاستثمار أيضاً في تعزيز مراعاة الفروق بين الجنسين بين صفوف كامل فريق العمل.

### ب- تعزيز وعي وإشراف المجتمع المدني

- يجب أن يكون أصحاب الحقوق على علم بنظام حقوق الانسان الدولي بما في ذلك اتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة، وطريقة انعكاس هذا الأمر على الانظمة المحلية، فضلاً عن الأهداف الانمائية للألفية.
- يتعين على العديد من المجموعات تعزيز المهارات على صعيد التحليل الجنساني، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني التي تقدّم الخدمات القانونية وتدعم الوصول إلى العدالة، نقابة المحامين، كليات المحاماة، منظمات القضاة من النساء، منظمات حقوق الانسان ومنظمات المرأة، بحيث يعالج عملهم (ولا يبقي على) التمييز القائم على أساس نوع الجنس.
- إن المساعدة القانونية والمنظمات غير الحكومية الحارسة، ومنظمات المرأة وغيرها من المنظمات بحاجة إلى الدعم بهدف إيصال أصوات المهّمشين ومساعدة النساء المستبعدات فضلاً عن النساء والرجال الفقراء.

على سبيل المثال، عبر:

- تزويد الأشخاص الذين يعيشون في الفقر بالقدرة إلى الوصول إلى المعلومات المتعلقة بحقوقهم، بما في ذلك تزويد النساء بالمعلومات حول المسائل الرئيسية التي تؤثّر على حياتهن، كالقوانين الخاصة بالعائلة والجنسية؛
- دعم قدرة النساء والرجال على فهم كيفية عمل النظام وكيفية السعي إلى التعويض عبر أنظمة العدل الرسمية و/أو غير الرسمية ؛ و
- تدريب فريق العمل في مراكز المساعدة القانونية على التعامل مع العنف القائم على أساس نوع الجنس.

- يتعيّن على منظمات المرأة وحقوق الانسان وغيرها من المنظمات رصد التمييز ضد المرأة في مجالات المواطنة والجنسية والحقوق في ملكية الأراضي وقانون الارث ومساءلة انظمة العدل المدنية والجزائية.

**الإطار 6: تعزيز الحكومات المحلية**

**تتمحور اللامركزية حول إعادة هيكلية السلطة بين منظمات الحكومة على الأصعدة المركزية والاقليمية والمحلية. تشمل الحوكمة المحلية المؤسسات والآليات والعمليات التي يمكن من خلالها للمواطنين ومجموعاتهم ممارسة حقوقهم وموجباتهم على الصعيد المحلي. تشمل التنمية الحضرية والريفية المسائل التي تؤثّر على سكان المدن والبلدات والقرى، كالمآوي والوظائف والدخل والمياه. يجب أن يعزز التعاون الانمائي قدرة:**

أ – مؤسسات الحكومة المركزية والاقليمية والمحلية وقياديي المجتمع المحلي والمؤسسات الحكومية المحلية وغيرهم من الجهات المسؤولة على تقديم خدمات عامة وتعزيز مشاركة المواطنين بحيث تصل إلى الأشخاص والمجموعات الأكثر فقراً وحرماناً وتمّكن المرأة وتعزز المساواة بين الجنسين؛ و

ب– النساء والرجال ومنظماتهم على المشاركة في اتخاذ القرارات حول أولويات التنمية والتمثيل ومساءلة حكومتهم حول تنفيذ الموجبات الخاصة بحقوق الانسان بطريقة تمّكن المرأة وتنهض بالمساواة بين الجنسين.

## اللامركزية، الحوكمة المحلية والتنمية الحضرية/الريفية

### أ - تعزيز قدرة الحكومة المركزية والاقليمية والمحلية وقياديي المجتمع المحلي والمنظمات الحكومية المحلية

#### اللامركزية

- يجب إدراج إجراءات السياسات كصيغ التكافؤ وأدوات تقييم أثر السياسات، ضمن برامج القضايا الجنسانية على الصعيدين المركزي والمحلي من اجل تقييم الأثر المختلف للامركزية الضريبية وفرض الضرائب على النساء والرجال.
- قد يكون للامركزية أثر مهم على علاقات السلطة، مما يزيد الحاجة إلى تحديد وإدارة النزاع المحتمل والحالي، مع طرح الاسئلة التالية:
  - من يملك السلطة على الموارد في الحكومة والمجتمع والأسر؟ ما هو دور النخب المحلية، وهل يستأثرون بموارد التنمية المخصصة للفقراء؟
  - كيف ستؤثر لامركزة الخدمات على النساء؟ كيف ستؤثّر على النساء والرجال الذين يعانون من التمييز بسبب العرق أم الدين أم السن أم العجز أم غيرها من العوامل؟

- أستزيد اللامركزية من المشاركة السياسية للمرأة ؟ أستزيد من إشراك المواطنين في الحكومة؟

- يجب تعزيز قدرة المعنيين بتطوير برامج اللامركزية الضريبية على إدراج المؤشرات المصنفة بحسب نوع الجنس والخاصة بمعايير حقوق الانسان (كالوصول إلى الصحة والتعليم) ومبادئ حقوق الانسان (كالمشاركة، الشفافية والمساءلة)، لضمان أن تأخذ هذه البرامج بعين الاعتبار، مختلف الآثار التي تخلّفها على الرجال والنساء.

- من المهم الاستثمار في قدرة الجهات المعنية الرئيسية على صعيد إجراء عمليات ميزنة تشاركية ، بما في ذلك عمليات ميزنة خاصة بالقضايا الجنسانية، بحيث يراعي تخصيص الموارد الفروق بين الجنسين على الصعيد دون الوطني.

**الحوكمة المحلية والتنمية الحضرية، الريفية**

- يتعيّن على الحكومة المحلية وغيرها من الجهات المسؤولة أن تكزن على علم بنظام حقوق الانسان وموجبات البلد، بما في ذلك اتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة والتزامها بالأهداف الانمائية للألفية.

- إن الحكومات المحلية وقيادي المجتمع المحلي بحاجة إلى القدرة لاجراء تحليل جنساني مستند إلى الأدلة لكي يفهموا أسباب التمييز القائم على أساس نوع الجنس، ويتخذوا الاجراءات اللازمة لمعالجة بعض الأسئلة كالتالية:

  - من يملك قدرة الوصول إلى الموارد الطبيعية، حقوق ملكية الأراضي وحقوق الملكية، الاعتمادات والمدخلات الزراعية وغيرها من الموارد الاقتصادية؟
  - أتراعي الخدمة المقّدمة الفروق بين الجنسين؟

- يجب أن تكون الحكومة المحلية قادرة على رصد الانفاق لمعرفة ما إذا كانت المالية العامة المحلية تدعم الخدمات التي تحتاجها النساء، كالعناية خلال الحمل، أم الخدمات التي تكون النساء مسؤولة عنها بشكل رئيسي، كتأمين المياه، ام الخدمات التي يستفيد منها النساء والرجال على

> يجب مراجعة التوازن بين الجنسين في الحكومة المحلية وغيرها من الهيئات الحكومية على الصعيد المحلي وذلك من اجل تعزيز المساواة، مع تذكّر ضرورة أن يكون جميع اعضاء فريق العمل المحلي قادراً على إجراء تحليل جنساني.

حد سواء كالصرف الصحي وإنارة الطرقات.

- قد يكون من المفيد دعم تبادل الخبرات، ضمن وبين البلدان، حول إجراءات الحكومة المحلية التي أدرجت المخاوف الجنسانية ضمن عملياتها ، بما في ذلك تعيين حصص لمشاركة النساء في الحكومة المحلية، مما سيحدد كيفية تحقيق المساواة بين الجنسين على الصعيد المحلي.
- يجب مراجعة التوازن بين الجنسين في الحكومة المحلية وغيرها من الهيئات الحكومية على الصعيد المحلي وذلك من أجل تعزيز المساواة، مع تذكّر ضرورة أن يكون جميع اعضاء فريق العمل المحلي قادراً على إجراء تحليل جنساني، لكي يكون باستطاعته تقديم وصول متساو إلى الخدمات والفرص.

### ب - تعزيز قدرة المواطن على المشاركة في تشكيل السياسة والمطالبة بحقوقهم

- يجب أن تكون المجموعات المحلية على علم بموجبات البلد، بما في ذلك اتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة والتزامها بالأهداف الانمائية للألفية.
- إن منظمات المجتمع المدني المحلية والرابطات المهنية والمؤسسات الأكاديمية ومنظمات حقوق الانسان ومنظمات المرأة بحاجة إلى القدرة للقيام بتحليل جنساني بهدف فهم المسائل التالية:
  - طريقة تأثير اللامركزية وسياسات الحوكمة المحلية على تمكين المرأة وتكافؤ الفرص بين النساء والرجال.
  - العوائق التي قد تخلفها الآراء النمطية المتعلقة بأدوار النساء والفهم المحدود لمساهمتهن الاقتصادية؛ تشمل هذه العوائق الوصول غير المتكافئ إلى التعليم والصحة والاعتمادات والسكن والملكية وغيرها من الموارد.
- إن المنظمات المحلية كمجالس لجان التنمية الريفية، بحاجة إلى منظور حول القضايا الجنسانية لتقييم مساهمتها في مشاركة المرأة المتكافئة في عملية اتخاذ القرارات والوصول إلى الموارد.
- ربط الأهداف الانمائية للألفية على الصعيد المحلي، بالمساواة بين الجنسين وتزويد منظمات المرأة وحقوق الانسان بالأداوات اللازمة من أجل التركيز على نوع الجنس في عمليات التخطيط المحلي والميزانيات.
- يجب تعزيز قدرة المواطنين في المشاركة البناءة – بما في ذلك على سبيل المثال المرشحين والناخبين في الانتخابات المحلية –، من اجل تمكينهم بشكل أفضل على العمل مع منظمات المرأة ومجموعات المجتمع المحلي ومنظمات الدفاع عن للفقراء والمحرومين. معاً، يمكنهم تأمين استثمار أكبر في مهارات الناخبين التنظيمية والادارية والخطابات العامة وتطوير الشبكات، لا سيما الناخبات من النساء.
- يجب تعزيز قدرة منظمات المرأة وحقوق الانسان وغيرها من المنظمات على الرصد، بحيث يمكنها مساءلة الحكومة على التزامتها المصرح عنها المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بموجب الاتفاقيات الدولية التي وقّعتها، بما في ذلك على سبيل الذكر لا الحصر، اتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة، كما والتزاماتها المتعلقة بالأهداف الانمائية للألفية، على سبيل المثال، عبر عمليات التدقيق ومبادرات الميزانيات المراعية للمنظور الجنساني، جلسات الاستماع العلنية وغيرها من الوسائل.

## الادارة العامة

### أ - تعزيز قدرة ادارة الخدمة العامة

**إصلاح الخدمة المدنية، آلية الحكومة، الايرادات والنفقات**

- يتعيّن على الوزارات وغيرها من الجهات المسؤولة أن تكون على علة بنظام حقوق الانسان وموجبات البلد، بما في ذلك اتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة والأهداف الانمائية للألفية.
- إن موظفي الخدمة المدنية، نساءً أم رجالاً، بحاجة للقدرة على اجراء تحليل جنساني ضمن مجموعة مؤسسات الحكومة. من المهم تطوير مبادرات بحيث تفهم الهيئات المعنية وتعالج أسباب التمييز القائم على أساس نوع الجنس. على سبيل المثال، قد لا يفهم فريق عمل لجنة التوظيف (نساء ورجالاً) كيف يؤثّر الوصول إلى الأرض والموارد على التكوين الجنساني للعمل أم كيف يؤدي الوصول الأكبر للرجال إلى رؤوس المال، إلى إبقاء معظم المتعهدات من النساء في الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم.
- قبل المباشرة باصلاح الخدمة المدنية، قد يكون من المفيد تقييم مختلف نماذج الخدمة المدنية من منظور تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين، عبر طرح الأسئلة التالية:
  - أي من التقاليد والحوافز برهنت انها أكثر مساعدة وانفتاحاً لمهن الخدمة المدنية الخاصة بالنساء، بما في ذلك التوظيف والترقيات الأسرع؟
  - في أية تقاليد تكون الحكومات أكثر استعداداً لطلب المعلومات المرتجعة من المواطنين، لا سيما تلك الخاصة بالنساء والرجال الذين يعيشون في الفقر، وفي التعامل مع المواطنين بصفتهم أصحاب حقوق بدلاً من كونهم "رعايا" أم مستهلكين"؟
  - أية أنظمة تشّجع موظفي الخدمة المدنية على الاستجابة لمنظمات المجتمع المدني، بما في ذلك في ما يتعلق بالمسائل كالحق في الحصول على المعلومات أم تصحيح الظلم؟
  - أية أنظمة وأية حوافز تسهّل التوظيف الموازن بين الجنسين في المناطق النائية والمحرومة؟
- يتعيّن على برامج إصلاح الخدمة المدنية:
  - تعزيز التوازن بين الجنسين، تكافؤ الرواتب والترقيات ومعالجة القوالب النمطية الجنسانية.
  - تطوير مؤسسات تقدم وصولاً متكافئاً إلى الخدمات من قبل النساء والرجال وتستهدف الأكثر فقراً أم استبعاداً من النساء والرجال والعائلات والمجتمعات.

**الاطار 7: تعزيز الادارة العامة**

**تشمل الادارة العامة سياسات وعمليات وأنظمة وهيكليات وفريق عمل الدولة وغيرها من الموارد المستعملة اجل إدارة شؤون الحكومة التنفيذية وتقديم الخدمات العامة. يجب على التعاون الانمائي تعزيز قدرة:**

أ – الوزارات الحكومية والبرلمان ومكتب أمين المظالم ولجان المساواة ووزارات أم الاقسام المعنية بشؤون المرأة ومؤسسات النزاهة الوطنية وغيرها من الجهات المسؤولة، على تعزيز معايير ومبادئ جقوق الانسان، وإعادة التأكيد على إيمان المواطنين بشرعية مؤسساتهم وتمكين المرأة والنهوض المساواة بين الجنسين؛ و

ب – الأفراد من النساء والرجال ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الاعلام على رصد تقديم الخدمات العامة المتساوية والتي يمكن مساءلتها وحشد النساء والرجال للمطالبة بحقوقهم وتمكين المرأة وتشجيع المساواة بين الجنسين

- من الأساسي رصد تداعيات برامج إصلاح الادارة العامة على المساواة بين الجنسين، بما في ذلك تقليص حجم الملاك، الإصلاح الخاص بالرواتب، الادارة القائمة على النتائج، تدابير الأداء، أنظمة الحوافز، التوظيف، التدريب، الترقية، رفع التقارير وأنظمة المساءلة.

- يجب رصد وتقييم أثر الأدوات الجديدة الخاصة بالادارة العامة، كالحكومة الالكترونية، على القضايا الجنسانية باستمرار.

- يجب القيام باستثمارات في فرص الحكومة لتبادل الخبرات على صعيد تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين. على سبيل المثال:

  - يقوم بلدٌ حالياً بادراج القضايا الجنسانية في دورات التأسيس لجميع موظفي الخدمة المدنية، عب رإرسال المدربين الرئيسيين إلى الخارج لاتباع دراسات جنسانية عندما لا يتوّفر ذلك محلياً.

  - قام بلد آخر بترقية نساء إلى الادارة العليا، ووإدراج المسائل الجنسانية ضمن وصف الوظائف ومعايير الاختيار، وقام علنياً بالمدافعة عن المساواة بين الجنسين على أعلى مستوى.

- يشكّل إصلاح آلية الحكومة – قوانين ومؤسسات وهيكلية الادارة – فرصة من أجل:

  - معالجة القوانين والآليات التي لا تزال تمارس تمييز ضد النساء – وأزواجهن وأولادهن – ، كخطط التقاعد والمنافع الصحية والمخصصات.

  - إعادة مراجعة الأنظمة التي لا تزال تخضع للتقاليد الاجتماعية التي يعتبر أن الرجل هو رب الأسرة، بالرغم من أن الواقع الاقتصادي يغيّر بسرعة الواقع الاجتماعي في العديد من البلدان.

- يجب تعزيز الآليات الوطنية الخاصة بالنساء بهدف زيادة القدرة المحلية على تنفيذ الموجبات المتعلقة بتمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين.

- يحتاج مكتب أمين المظالم والمدققين الوطنيين ولجان التوظيف وغيرها من هيئات المحاسبة إلى القدرة على رصد كيفية تخصيص وإنفاق أموال التنمية العامة على الجهود الرامية لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. يجب أن يتحلوا أيضاً بالقدرة على تطوير السياسيات من اجل التعامل مع التحرشات الجنسية.

- تعزز كل من بيئة العمل التي تراعي الفروق بين الجنسين، والأنظمة التي تراعي الأسرة، لا سيما تلك التي تتخذ شكل مرافق رعاية الأطفال ، والاجازات الوالدية وساعات العمل المرنة، جميعاً المساواة بين الجنسين.

> تعزز كل من بيئة العمل التي تراعي الفروق بين الجنسين، والأنظمة التي تراعي الأسرة، لا سيما تلك التي تتخذ شكل مرافق رعاية الأطفال، والاجازات الوالدية وساعات العمل المرنة، جميعاً المساواة بين الجنسين

# 5

# المجموعة 3: إدماج مبادئ الأمم المتحدة في الحوكمة الديمقراطية

## مكافحة الفساد

- يجب أن يكون مكتب أمين المظالم والمدققين وغيرهم من مؤسسات النزاهة الوطنية على علم بنظام حقوق الانسان وموجبات البلد، بما في ذلك اتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة، فضلاً عن التزامه بالأهداف الانمائية للألفية.
- تحتاج مؤسسات النزاهة الوطنية إلى القدرة على إجراء تحليل جنساني، بما في ذلك تحليل كيف قد

**الاطار 8: تعزيز الشفافية**

**إن الفساد هة إساءة استعمال السلطة الوظيفية أو النفوذ للمصلحة العامة من خلال الرشوة والابتزاز واستغلال النفوذ والمحسوبية أو اختلاس الأموال. يجب على التعاون الانمائي تعزيز قدرات مكتب أمين المظالم والمدققين وغيرهم من مؤسسات النزاهة الوطنية.**

> تحتاج العديد من منظمات المجتمع المدني – الرابطات المهنية، المؤسسات الأكاديمية، مجموعات حقوق الانسان ومنظمات المرأة – إلى القدرة على إجراء تحليل جنساني من اجل مساءلة حكومتهم على الخدمات الفعالة والشفافة والمتكافئة.

يؤثّر الفساد بشكل مختلف على النساء والرجال. يقوم حالياً صندوق الأمم المتحدة الانمائي للمرأة بدراسة كيفية ارتباط نوع الجنس بالفساد. على سبيل المثال:

- لدى النساء عدد أقل من الفرص للمشاركة في الفساد، عندما لا يشاركن في شبكات العمل على سبيل المثال.
- قد يختلف أثر الفساد على النساء والرجال لناحية أنواع الموارد التي لا يمكن للنساء النفاذ إليها، عل سبيل المثال قد لا تكون النساء على علم بأنه يحق لها الحصول على الموارد من برامج التنمية.

- قد تختلف عملة الفساد، على سبيل المثال، قد تواجه النساء طلبات للخدمات الجنسية.

## قدرة المواطنين على مساءلة الحكومة

- تحتاج العديد من منظمات المجتمع المدني – الرابطات المهنية، المؤسسات الأكاديمية، مجموعات حقوق الانسان ومنظمات المرأة – إلى القدرة على إجراء تحليل جنساني من اجل مساءلة حكومتهم على الخدمات الفعالة والشفافة والمتكافئة. كما انها تحتاج إلى مهارات على صعيد التحليل الجنساني من اجل دعم الابتكارات في المساءلة كالميزانيات الخاصة بالقضايا الجنسانية، وممارسات عمليات الميزنة التشاركية البلدية، والتقارير المصنفة حسب نوع الجنس الخاصة بالخدمات الحضرية.
- هناك ضرورة لتعزيز قدرة منظمات النساء وحقوق الانسان وغيرها من المنظمات على رصد الالتزامات الحكومة المصرّح عنها والمتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ، بما في ذلك بموجب اتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة والأهداف الانمائية للألفية.

# المصادر


Byanyima, Winnie. "Strengthening Parliamentary Governance through Gender Budgeting: the Experience of Three African Countries", given at the conference "Policy Dialogue on Legislative Development", Brussels, November 20-22, 2002. http://www.undp.org/governance/eventsites/policy_dialogue/10_Gender_budgetByanyimina.doc

CIDA. *A Toolkit for MAINSTREAMING Gender Equality: Environment, Peace & Unity, Poverty Reduction, Participatory Governance.* Philippines-Canada Local Government Support Program, CIDA: Canada, 2003. http://www.lgsp.org.ph/pdf/CCT%20Tools.pdf

International Support Group. Lessons Learned on Gender Equity. PAR Project, Ministry of Agriculture, Vietnam. http://www.isgmard.org.vn/Information%20Service/News/newsDetail.asp?id=286

KIT (The Royal Tropical Institute). *Gender, citizenship and governance: A global source book.* KIT: The Netherlands, 2004. http://www.kit.nl/development/html/publications_db.asp?TheQuery=GEN

Nussbaum, Martha. *Gender and Governance: An Introduction,* UNDP, 2003. http://data.undp.org.in/hdrc/ GndrInitv/Essays%20on%20Gender%20and%20Governance.pdf

SNV (Netherlands Development Organisation). *Handbook for Gender and Local Governance.* SNV: The Netherlands, 2001. http://www.snvworld.org/cds/rglgp/Handbook%20LGP/Chapter%203/Manual_gender_and_LGP.doc

Oxfam. "Gender Equality and Men: Learning from Practice". Oxfam: U.K., 2004. http://www.oxfam.org.uk/ what_we_do/issues/gender/gem/

Spees, Pam. *Gender Justice and Accountability in Peace Support Operations.* International Alert. London. February 2004. http://www.international-alert.org/our_work/themes/gender_peace_support.php

UN Inter-Agency Standing Committee. "Guidelines on the Prevention of Gender-Based Violence in Humanitarian Settings." UN: New York, 2005. http://www.womenwarpeace.org/issues/violence/ GBV_Guidelines_English.pdf

UN. "Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination Against Women (CEDAW)" (1979). http://www.un.org/womenwatch/daw/cedaw/

UN. "United Nations 2005 World Summit Outcomes: Gains on Gender Equality". Gender Monitoring Group of the World Summit, 2005. http://www.beijingandbeyond.org/FinalSummitReportBack.html

UN. *Women & Elections. Guide to promoting the participation of women in elections.* UN Office of the Special Adviser on Gender Issues and Advancement of Women (OSAGI): New York: 2005. http://www.un.org/ womenwatch/osagi/wps/index.html#pub

UN. "Enhancing Women's Full Participation in Electoral Processes in Post-Conflict Countries. A Compilation of Selected Online Resources". UN -Office of the Special Adviser on Gender Issues and Advancement of Women (OSAGI): New York, 2004. http://www.un.org/womenwatch/osagi/feature/postconflict/index.htm

UN. "The Declaration on the Elimination of Violence Against Women." A/RES/48/104. 1993. http://www1. umn.edu/humanrts/instree/e4devw.htm

UN/ECOSOC. 52nd Session of ECOSOC, 1997. http://www.un.org/womenwatch/asp/user/list.asp?ParentID=10314

UN/OSAGI. "Concepts and Definitions" (n.d.)(website). http://www.un.org/womenwatch/osagi/conceptsan

definitions.htm

UNDG. "The Human Rights-Based Approach to Development Cooperation - Towards a Common Understanding Among UN Agencies". UNDG, 2003. http://www.undg.org/index.cfm?P=221

UNDP. "UNDP Gender Resource Kit". www.undp.org/gender

UNDP. "UNDP Gender and Diversity Scorecard". http://www.undp.org/women/undp_hiring.shtml

UNDP. "Gender-sensitive and pro-poor governance indicators". Oslo Governance Centre, UNDP. http://www.undp.org/governance/docs/Gender-Pub-GenderIndicators.pdf and http://www.undp.org/oslocentre/ docs05/cross/Workshop%20report.pdf

UNDP. "Gender Equality and Justice Programming: Equitable Access to Justice for Women," (authored by Sarah Douglas). In *Primers in Gender and Democratic Governance Series,* No. 2. Democratic Governance Group, Bureau for Development Policy: New York, 2007.

UNDP. "Gender Responsive E-Governance: Exploring the Transformative Potential," (authored by Nadia Hijab and Raul Zambrano). In *Primers in Gender and Democratic Governance Series,* No.4 (draft of May 2006)

UNDP. *A Guide to Measuring the Impact of Right to Information Programmes,* Practical Guidance Note, UNDP: Oslo, 2006. http://www.undp.org/oslocentre/

UNDP. *Indicators for Human Rights-Based Approaches to Development in UNDP Programming: A Users' Guide.* Oslo Governance Centre, UNDP. March 2006. http://www.undp.org/oslocentre/docs06/HRBA%20indicators%20guide.pdf

UNDP. "Gender Mainstreaming in Parliament: International Good Practices", in *Project Technical Series: Parliamentary Affairs*. UNDP: Vietnam, 2006. http://www.undp.org.vn/projects/vie02007/Downloads/ Gender_19_1_06.pdf

UNDP. "En Route to Equality: A Gender Review of National MDG Reports". Bureau of Development Policy, UNDP: New York. 2005. http://www.undp.org/gender/

UNDP. *Gender Mainstreaming in Practice: A Handbook.* UNDP: Bratislava, 2005. http://gender.undp.sk/index.cfm? target=documentView&document_id=356&country_id

UNDP. *Gender Responsive Budgeting: A Manual for Trainers.* UNDP: Bratislava, 2005 http://gender.undp.sk/ files/docs/Gender_Budgeting_Manual_EN2.pdf

UNDP. *Drafting Gender Aware Legislation: A Handbook,* UNDP: Bratislava, 2005. http://gender.undp.sk/ index.cfm?target=documentView&document_id=373&country_id=

UNDP. "Transforming the Mainstream: Gender at UNDP". UNDP, UN, UNIFEM: New York. 2003. http://www.iknowpolitics.org/en/node/131.

UNDP. "Men, Masculinities and Development: Broadening Our Work towards Gender Equality". Gender in Development Programme Monograph Series, Issue #10. UNDP: New York, 2000. http://www.undp.org/ gender/resources/mono_list.htm

UNDP ECIS/UNIFEM. "Bridging Gender Digital Divide, A Report on Gender and ICT in ECIS". UNDP ECIS/UNIFEM, 2004. http://web.undp.sk/uploads/Gender%20and%20ICT%20reg_rep_eng.pdf

UNDP, IPU, World Bank Institute, UNIFEM. *Parliament, the Budget and Gender,* UNDP et. al., 2004. http://www.undp.org/governance/docs/ParlGuide_parlbudgen.pdf; see also http://www.idrc.ca/gender-budgets/ev-66798-201-1-DO_TOPIC.html

UNESCO. UNESCO's *Gender Mainstreaming Implementation Framework (GMIF) for 2002-2007.* UNESCO, Women and Gender Equality Section: Paris, 2003. http://unesdoc.unesco.org/images/0013/001318/131854e.pdf

UNIFEM and the International Legal Assistance Consortium (ILAC). *Report of the Conference on Gender Justice in Post-Conflict Situations.* (S/2004/862). New York. 2004. http://www.womenwarpeace.org/issues/ justice/docs/conferencereport.pdf

UNIFEM. UNIFEM Concept Note, "Gender, Corruption, and Reports to Fight Corruption: A Proposal for a Commissioned Review", unpublished note, March 20, 2006.

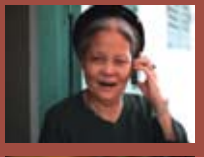

## الصور

الغطاء: مجموعة محلية تتجمع لتنتخب في أنغولا (التقط الصورة المصوّر أنديرز غونارتز Anders Gunartz/ برنامج الأمم المتحدة الانمائي)

الصفحة 2: نساء يصطففن لينتخبن في أفغانستان (ماري فريشون Marie Frechon/ برنامج الأمم المتحدة الانمائي)

الصفحة 5: امرأتان كرواتيتان من قرية درنيس Drnis تسألان المسؤولين من الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة CIVIPOL إن كان باستطاعتهم مساعدتهما على الاتصال بأقارب لهما في مدينة سبليت Split (جون اسحاق Jphm Isaac/ صورة خاصة بالأمم المتحدة)

الصفحة 7: مجموعة محلية في نابفوين Nhanpfuine، الموزمبيق (إيريك ميلير Eric Miller/ البنك الدولي)

الصفحة 11: رجل يقوم باطعام طفل في المغرب (خوليو إيتشارت Julio Etchart البنك الدولي)

الصفحة 12: مشاركين في Tribune، وهو مؤتمر غير حكومي موازٍ للمؤتمر العالمي الرسمي الذي ترعاه الأمم المتحدة للسنة الدولية للمرأة في مدينة مكسيكو، 1975 (ب. لاين B. Lane/ صورة خاصة بالأمم المتحدة)

الصفحة 14: ناخبة تسجّل اسمها قبل التصويت في الجولة الثانية من الانتخابات الرئيسية والانتخابات على صعيد المقاطعات في بونيا Bunia، إيتوري Ituri، جمهورية الكونغو الديمقراطية (مارتين بيري Martine Perret/ صورة خاصة بالأمم المتحدة)

الصفحة 17: امرأة فييتنامية مع اسنان سوداء تقليدية تتكلم على هاتفها الخلوي في سايغون Saigon (تران تي هوا Tran Ti hoa/ البنك الدولي)

الصفحة 19: برلمان تيمور ليشتي Timor–Leste خلال الدورة (تيمور ليشتي Timor–Leste برنامج الأمم المتحدة الانمائي)

الصفحة 21: بعثة الأمم المتحدة في بوروندي Burundi تكرّم حافظي السلام في جنوبي أفريقيا ، بما فيهم الكابتن أنجيلا كوسنيل Angela Koesnel، وممرضة من الدرجة الأولى تعمل مع قوات حفظ السلام في جنوبي أفريقيا في بوروندي Burundi. كانت من بين حافظي السلام في جنوبي أفريقيا الذين حصلوا على وسام لدى نهاية مهمتهم لدى عملية الأمم المتحدة في بوروندي Burundi. (مارتين بيري Martine Perret/ صورة خاصة بالأمم المتحدة).

الصفحة 25: ندوة حول دور المرأة في المجتمع في مركز المرأة في دوسانبي Dushanbe، تاجيكستان Tajikistan. (جينادي راتوشنكو Gennadiy ratushenko، البنك الدولي)

الصفحة 29: محكمة عشائر قرب أولوندي Ulundi في جنوبي أفريقيا، تعالج مشاكل النقص في الأغذية (تريفور سامسون Trevor Samson/ البنك الدولي)

الصفحة 30: امرأة بوليفية مع ولد (برنامج الأمم المتحدة الانمائي)

يشّكل الاصلاح التشريعي المفتاح لتعزيز المساواة بين الجنسين، لا سيما في مجالات الوصول إلى العدالة والجنسية والعمل والعائلة وحقوق ملكية الاراضي والضمان الاجتماعي والارث

**الوثائق التمهيدية الخاصة بالقضايا الجنسانية والحوكمة الديمقراطية**

نفاط دخول سريعة إلى تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين ضمن مجموعات الحوكمة الديمقراطية

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
304، الشارع 45، الطابق السادس
نيويورك، NY 10017
رقم الهاتف: 12129066022
رقم الفاكس: 12129065896
www.undp.org/women